

السيولة أقوى رسالة لمجلس إدارة البورصة مطلوب أدوات وإدراجات لا شاشات وقاعات

قفزة بنسبة 29% في قيمة التداولات
بواقع 130.122 مليون دينار

طموح لوصول التداولات
إلى 200 مليون دينار

السوق في حاجة لتعميق وتوسيع
قاعدة الشركات والأدوات

كتب حازم مصطفى:

القفزة القياسية التي سجلتها قيمة التداولات في البورصة أمس، والتي بلغت 130.122 مليون دينار كويتي بنسبة 29%، إشارة كافية ووافية لمجلس إدارة شركة البورصة والجهاز التنفيذي، خصوصاً وأن الاقتصاد المحلي يشهد أكبر مرحلة تحول وطفرة غير مسبوق على صعيد التنمية والتحول التشريعي الإيجابي الذي يصب في خانة انفتاح كبير على مشروعات ضخمة، بعضها بدأ وأخرى تصاغ ملامحها وثالثة على سكة النسيج والتأهيل.

هناك واقع جديد يشهده السوق المالي من بداية العام، حيث أعطت البورصة سلسلة إشارات إيجابية بعودة الأفراد بقوة وتدفق سيولة ضخمة على البورصة، وكانت أكثر هذه الإشارات قوة تماسك البورصة خلال مرحلة حرب الـ 12 يوماً.

هناك تطورات وطموحات بأن تصل مستويات التداول إلى 200 مليون دينار، لكن السوق في ظل هيكله الحالي يحتاج إلى تحديثات على صعيد الأدوات والإدراجات، وليس القاعات والشاشات التي أخذت حاصلها وحققها الكافي، فالبنية التحتية للسوق حالياً تستوعب كل تطوير، والمطلوب الآن هو التوسع في الأدوات، حيث أن بعضها أقر ولم يُفعل، وبعضها على قارعة الإقرار والتجهيز وفي طور الموافقات. الجدير ذكره أن البورصة تم تخصيصها في 14 فبراير 2019، أي أنه بنهاية 2025 ستكون بداية السنة السابعة، في الوقت الذي يتوقع فيه السوق، من شركات تُشطب وتخرج من السوق بسرعة أعلى من الشركات المقبلة على الإدراج.

آخر إدراج شهدته البورصة كان في يونيو 2024 لشركة بيوت القابضة، وحالياً مر 15 شهراً دون أي إدراج جديد، ورغم أن البورصة في أفضل حالاتها على صعيد السيولة والتقييم والرغبة في الاستثمار وتحمل المخاطر، وكل العوامل الإيجابية في مصلحة السوق حالياً.

لماذا لا يكون هناك برنامج تحدي بإدراج شركتين بحد أدنى كل عام، أو شركة كل ربع مالي لمواكبة الطموح ومجاهاة



توفر فرص متنوعة أمام المستثمرين حماية للسوق والسيولة، وتنوع للمخاطر، وفرصة أكبر لترسيخ السوق الكويتي كمركز مالي في ظل إقبال شركات عالمية على التواجد المباشر في السوق مثل «بلاك روك»، وهي المرة الأولى التي يشهد فيها السوق مثل هذا الحضور. أيضاً قراءة الرسائل التي تأتي من المحافل العالمية،

الرغبات الاستثمارية ولاستيعاب السيولة المتنامية.

تنوع قاعدة السوق لم تعد ترفاً

توسيع قاعدة السوق على صعيد توفير إدراجات جديدة وشركات نوعية تشغيلية نامية ذات تدفقات نقدية بات من الضروريات ولم يعد ترفاً، فنمو السيولة ونمو القيمة السوقية يسبق بسرعات عالية تطوير السوق.



القادم كبير وثبات السيولة عند 100 مليون مؤشر يجب قراءته

مطلوب أدوات استثمارية جديدة ومشتقات لزيادة جاذبية السوق

والمؤسسات وانكشافها على السوق. آخر مراجعة خرجت سيولة من 21 شركة تقريباً مقابل دخول لشركتين فقط. مع ارتفاع القيمة السوقية للبورصة، بفضل الشركات النوعية والجيدة، تتسع آفاق جمع المزيد من التسهيلات والسيولة والتوسع في الأنشطة والأعمال، ما يفتح آفاق لفرص عمل جديدة وتطوير مشاريع إضافية في البنى التحتية النوعية للاقتصاد الحديث الرقمي واقتصاد الذكاء الاصطناعي والتقني، كخيارات بديلة لاستمرار الاعتماد على الاستيراد.

السوق المالي يعتبر نواة استراتيجية وأساسية، وكل تأخير في توسعة قاعدة الإدراجات وتنويع الأدوات والمشتقات يساوي هدر لفرص، خصوصاً وأن السوق بوابة لتحقيق مكاسب ضخمة، «تصنيف أفضل، تمويل أقل كلفة، مكانة دولية، نفوذ مالي أقوى، ونمو حقيقي وملموس اقتصادياً».

أخيراً قوة الترابط بين الصناديق الأجنبية والمستثمرين الأجانب في أي سوق مالي تحقق عمق استراتيجي وتعزز الثقة وتدعم التحالفات وهي تثبت أكثر للاستقرار الاقتصادي الداخلي.

الأخرى، وتداول الصناديق والسندات والصكوك وتسريع الأطر التشريعية التي يتم إعدادها. إعادة النظر ومراجعة نظام صانع السوق بقوة لاستعادة القوى التي خرجت من الخدمة، وذلك لمصلحة السوق، فخسارة شركة وعزوفها رسالة سلبية لذا يجب معالجة الملاحظات التي دفعها للخروج.

الانضمام لمزيد من المؤشرات العالمية والترقية إلى سوق ناشئة متطورة أحد أهم معاييرها هي السيولة، والسبيل لمزيد من رفع مستويات السيولة هي الإدراجات النوعية وتنويع الأدوات.

زيادة السيولة وزيادة الشركات النوعية يعزز ويزيد من وزن السوق في المؤشرات العالمية.

قوة السوق المالي ترفع من التصنيف وتدعم الاستقرار وتقلل من كلفة الإقراض وتخفف من هامش المخاطر، خصوصاً وأن التنوع هو أحد أبعاد الاستثمار.

زيادة وزن السوق على المؤشرات العالمية يجذب سيولة ضخمة من مئات الصناديق الحرة والاستثمارات الأجنبية التي تنتقل بخبراتها ومعاييرها وممارساتها الإيجابية وترسخ الحوكمة والشفافية، كما أن أهم تسويق للبورصة هو ظهور مثل هذه الصناديق

حيث تحرص كبرى البنوك العالمية ومؤسسات إدارة الأصول والثروات على الالتقاء بالقيادات الكويتية العليا التي تتواجد في أي مناسبة، وهي لقاءات تؤكد الرغبة في التعاون والشراكة، وبالتالي تعميق السوق يمثل عنوان وفرصة أمام تلك الكيانات للولوج أكثر من خلاله.

مكاسب تنويع الإدراجات والأدوات

جذب صناديق سيادية عديدة للسوق تمثل أهم عنوان وترسخ الثقة.

ترسيخ مؤسسية البورصة وتقليل المضاربات وتعزيز الاستثمار طويل الأجل.

تعاملات أقوى بمئات الملايين والخروج من دائرة 100 مليون فقط، ما ينعكس على أرباح منظومة السوق ككل.

كلما ارتفعت السيولة كانت المرونة أعلى في الدخول والخروج.

كلما تراجعت السيولة وازمحت تترفع مخاطر الاستثمار في السوق، لذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن يكون تحدي الاستدامة للسيولة هو الهاجس الأول، وهو ما يتحقق بالإدراجات النوعية والأدوات المختلفة.

مطلوب تسريع تفعيل الأدوات التي تم إقرارها، وإطلاق

مطلوب

أدوات
استثمارية
جديدة

عقود

مستقبلية

عقود خيارات

تفعيل البيع

على المكشوف

إدراج شركات

جديدة

تشغيلية

إدراج صناديق

مدررة للدخل

أكثر

الأسهم الدينارية تعود بقوة 11 شركة حالياً

كيف لمستثمر فرد أن يشتري سهم بقيمة 3357 ديناراً؟ أين سيصعد السهم أكثر من ذلك؟ وهل التوزيعات ستمنحه عائد؟ لو كانت هناك قاعدة واسعة من الإدراجات لما تضخمت بعض الأسعار بهذه المستويات.

الأسهم الدينارية تعود للسوق بقوة وستصل إلى مستويات أعلى من قدرات الأفراد الطبيعيين، وبالتالي مطلوب باستمرار ردف السوق بشركات جديدة لتجديد الدماء وبناء مراكز استثمارية تناسب كل القوى في السوق، أفراد ومؤسسات.

شركات تشغيلية مملوكة فوق 92%

الشركات المملوكة، ماذا تبقى من الشركات المتاحة؟ قاعدة السوق تحتاج تنمية أكبر وأوسع، وكفى ما مضى.

الشركات المملوكة فوق 92%، مضاف إليها الشركات الدينارية، مضاف إليها الشركات الخاسرة لنسبة 50% و75% من رأس المال، مضاف إليها

فرصة ذهبية لعولمة البورصة

ظل التنافس والتطور في مختلف الأسواق وسهولة ومرونة الوصول إليها حالياً، حيث بات فتح الحساب أسهل من تطبيقات متاحة في يد الجميع.

حذرت مصادر استثمارية من أن السوق يقف أمام فرصة ذهبية ليشهد عملية تحول نوعية، ويصبح نواة لسوق عالمي، محذراً من هجرة المضاربيين والمستثمرين في

458.6 مليون دينار مكاسب جلسة استثنائية للبورصة

53.876 مليار دينار
القيمة السوقية بنمو
24% من بداية العام

بدأت بوادر خفض
الفائدة في الظهور
على البورصة

ارتفاع 76 شركة
مقابل تراجع 40 وثبات
14 أخرى

سباق بين المؤسسات
والأفراد على توزيع
السيولة على الفرص

قائمة الشركات الأعلى قيمة

كتب محمود محمد:

الأسهم	السعر	القيمة	الصفقات	التغيير
108 بيتك	797.0	11,549,240.221	1,270	3.0
101 وطني	1111.0	8,729,829.007	710	16.0
219 الأولى	135.0	8,044,546.633	1,527	11.0
102 خليج ب	356.0	5,744,149.104	374	2.0
410 عقارية ع	235.0	4,660,219.653	1,447	20.0
235 الصفاة	260.0	4,295,680.431	1,077	13.0
109 بوبيان	720.0	4,161,946.459	757	20.0
501 صناعات	275.0	4,004,161.444	377	2.0
401 عقارات ك	410.0	3,645,127.217	499	4.0
821 بنك وربة	286.0	3,559,988.476	580	2.0

حققت بورصة الكويت قفزة قياسية أمس على صعيد المكاسب، حيث أضافت 458.6 مليون دينار مكاسب جديدة لرصيد القيمة الرأسمالية، لتصل رسملة البورصة إلى 53.876 مليار دينار كويتي.

مؤشرات التفاؤل والرغبة في الاستثمار في أقوى حالاتها وأعلى درجاتها، كما أن طفرة السيولة الاستثنائية التي نمت أمس بنسبة 29% تعتبر من أفضل جلسات السوق خلال العام الحالي، خصوصاً وأن السيولة التي يشهدها السوق حالياً واقعية كما أشارت «الاقتصادية»، حيث تقدر مصادر بأنه لو كانت خدمة المنتج قائمة على نفس طبيعتها التي أطلقت عليها لوصلت سيولة السوق المتداولة إلى مستويات 200 مليون.

أمس أرتفعت أسهم 76 شركة، فيما تراجعت 40 شركة من إجمالي 130 شركة شملها التداول، غلبة الصعود يعكس الأجواء الإيجابية وانفتاح الشهية على الاستثمار.

مصادر استثمارية أشارت إلى أن آثار خفض الفائدة بدأ في الظهور والانعكاس على السوق المالي، حيث أن السوق حالياً يشهد زخم استثنائي، وهناك إقبال غير مسبوق خصوصاً من الأفراد.

أحد أبرز مظاهر الثقة هي قيادة البنوك لطفرة الصعود وكذلك الشركات الدينارية، حيث تشهد إقبال كبير على الشراء، إضافة إلى أن بعض الشركات التي تحافظ على رتم تصاعدي تحقق مكاسب مستقرة وتأسيسية، وفيما بين هذا وذاك تنشط المضاربات بقوة على الأسهم الصغيرة والمنخفضة سعرياً، حيث تمثل حالة جذب لشرائح من صغار المستثمرين.

يجمع مراقبون على أن السوق المحلي يتميز بخصوصية ومواطن قوة تحفظ له الزخم، فضلاً عن الترابط القوي بين المجاميع والأسهم بعضها البعض، وتأثرها إيجابياً، وهو ما يجعل السوق يتحرك عبر مجاميع.

أيضاً تشير بعض المعطيات إلى أن النتائج للفترة الثالثة من العام ستشهد تحسناً لبعض الشركات، وستواصل القيادات النتائج الجيدة من واقع المكاسب والنمو الذي حققه السوق ونمو الأصول حول العالم، وكذلك التماسك والأداء الإيجابي لأغلب الأسواق الإقليمية والعالمية.

كانت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت قد ارتفعت أمس عند إغلاق تعاملات الثلاثاء؛ تزامناً مع صعود 7 قطاعات.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.89%، وزاد «العام ب» 0.86%، ونما «الرئيسي 50» بنحو 0.74%، كما ارتفع «الرئيسي» بـ 0.72% عن مستوى الاثنين.

وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 130.12 مليون

«العربية العقارية» بـ 9.30%، بينما تراجع سعر 39 سهماً في مقدمتها «التقدم» بواقع 5.25%، واستقر سعر 14 سهماً.

وجاء سهم «الأولى» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 62.12 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 11.55 مليون دينار.

دينار، وزعت على 621.41 مليون سهم، بتنفيذ 31.34 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 7 قطاعات في مقدمتها عقار بـ 1.34%، بينما تراجع 5 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 3.22%، واستقر قطاع التكنولوجيا.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 76 سهماً على رأسها

إفصاحات البورصة

«الأولى»: بدر القطان يمثل 43.6% في الجمعية العمومية

أعلنت الأولى للاستثمار تحقيق مصلحة مؤقتة لشخص مستفيد في الشركة. وأوضحت أن الشخص المذكور هو بدر محمد القطان الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، والهدف من تحقيق المصلحة حيث سيمثل في الحضور 43.6% والتصويت في الجمعية العامة الغير عادية التي ستعقد اليوم 24 سبتمبر 2025، بشكل مؤقت، علماً بأن حقوق التصويت قد انتهت بانتهاء اجتماع الجمعية.

«الوطنية»: آثار تسليم

«أجيليتي» مواقع

ل «للصناعة» سيظهر لاحقاً

أصدرت شركة الوطنية العقارية بياناً بشأن قيام شركة أجيليتي للمخازن العمومية الزميلة لها بالإفصاح عن تسليم بعض المواقع للهيئة العامة للصناعة.

وأشارت «وطنية» إلى أنها لا تستطيع أن تتوقع في الوقت الحالي مدى تأثير تسليم تلك المواقع على البيانات المالية للشركة، إلا بعد قيام «أجيليتي» بالإفصاح عن الأثر المالي على بياناتها، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت اليوم الثلاثاء.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن «الوطنية العقارية» تمتلك 22.36% في «أجيليتي للمخازن».

وكان «أجيليتي» قد أعلنت قبل يومين أنها ستقوم بتسليم 4 مواقع للهيئة العامة للصناعة، مع احتفاظها في حقها بالمطالبة القضائية بامتداد العقود محل تلك المواقع لمُدد أخرى، وذلك وفق لشروط تلك العقود؛ تعويضاً عن عدم استغلال الشركة للمواقع لمدد العقود كاملة.

ونوهت بأنها لا تستطيع توقع مدى تأثير تسليم المواقع على البيانات المالية، علماً بأن إيرادات تلك المواقع مجمعة تُقدر بـ 7.2 مليون دينار كويتي سنوياً، والقيمة الدفترية بنحو 65.7 مليون دينار.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد مُنبت «أجيليتي» بخسائر خلال النصف الأول من عام 2025 بقيمة 270.44 مليون دينار، وتحولت «الوطنية العقارية» إلى الخسائر في ذات الفترة بقيمة 65.28 مليون دينار.

«سكيلر» تخفض

مساهمتها في «رابطة»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركة في شركة رابطة الكويت والخليج للنقل.

تمثل التغير في خفض شركة سكيلر جروب للتجارة العامة والمقاولات حصتها المباشرة في «رابطة» من 9.90% إلى 9.235%. وحسب بيانات البورصة، فإن رأس مال «رابطة» يبلغ 27.75 مليون دينار، موزعاً على 277.49 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد تكبدت «رابطة» خسائر في النصف الأول من عام 2025 بقيمة 2.40 مليون دينار، بتراجع 78.98% عن مستواها في الفترة ذاتها من العام المنصرم البالغ 1.34 مليون دينار.

«المساكن»: تقييم جديد

لعقارات لندن وتوصية بتأجيل

إجراءات تخفيض رأس المال

أعلنت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري عمل تقييم جديد لعقارات الشركة في لندن، وتوصية مجلس الإدارة بتأجيل إجراءات تخفيض رأس المال.

كشف «المساكن» أن نتائج التقييم الجديد لعقاراتها شكلت انخفاضاً بـ 3.72 مليون جنيه إسترليني، مقارنة بتقييم السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مبيّنة أنه لم يرد إليها ما يُفيد بإتمام عملية بيع العقارات لسداد مديونية بنك.

وتبعاً لذلك، تمت التوصية من مجلس الإدارة بتأجيل إجراءات تخفيض رأس المال المشار إليها في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بـ 28 أغسطس 2025، مع البحث عن حلول أخرى؛ لتخفيض الخسائر المتراكمة.

وأشارت «المساكن» إلى أن أثر انخفاض قيمه العقار المالي يتمثل في تسجيل خسارة بقيمة 1.53 مليون دينار تظهر في نتائج الربع الثالث.

وتعود جذور عملية التقييم، إلى إعلان الشركة في مايو 2023، بإخطارها من قبل أحد البنوك بالمملكة المتحدة - لندن، بطلب سداد كامل قيمة عقد مرابحة بـ 13.46 مليون جنيه إسترليني، أو البدء في إجراءات التنفيذ على العقارات المرهونة.

وفاوضت الشركة البنك لإيجاد حلول وتم الاتفاق على تعيين طرف ثالث من قبل البنك الدائن لبيع العقارات وسداد المديونية، إلا أنه وقع عقداً ابتدائياً مع مشتري لبيع كافة العقارات المتبقية بسعر 6 ملايين جنيه إسترليني، وذلك كما أعلن في يوليو 2025.

وتكبدت «المساكن» خسائر في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 1.92 مليون دينار، مقابل 804.66 ألف دينار للفترة المماثلة من عام 2024، بزيادة سنوية 138%.

تابعة ل «عربي القابضة»

تُجدد 3 مرابحات

بـ 14.1 مليون دينار

جددت شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا التابعة لشركة مجموعة عربي القابضة 3 مرابحات مشمولة بعقد تسهيلات مصرفية مع بنك محلي بقيمة 14.14 مليون دينار.

ويأتي ذلك بعد سداد جزء من أصل المرابحات وأرباحها، على أن تنتهي جميعاً بتاريخ 13 ديسمبر 2025.

ونوهت «عربي القابضة» بأن الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهرية يتمثل في استمرار تسجيل المرابحات المُجددة كالتزامات مالية قصيرة الأجل.

يُذكر أن التداول على «عربي القابضة» موقوف في بورصة الكويت لعدم الإفصاح عن بيانات مالية، علماً بأن آخر بيانات معلنة قد أظهرت تكبد «عربي القابضة» خسائر بقيمة 9.99 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي.

إفصاحات البورصة

19 أكتوبر...عمومية «أولى تكافل» لمناقشة زيادة رأس المال

والتصرف في كسور الاسهم ان وجدت. وتُنظر العمومية في الموافقة على تعديل المادة (5) من النظام الأساسي والمادة (6) من عقد التأسيس ليُحدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ 16.76 مليون دينار كويتي ما يعادل 167.6 مليون سهم وجميع الأسهم نقدية وعينية. ويُحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ 16.66 مليون دينار كويتي ما يعادل 166.6 مليون سهم وجميع الأسهم نقدية وعينية، ورأس المال النقدي 6.97 مليون دينار كويتي ورأس المال العيني 9.69 مليون دينار كويتي. وتنص المادة أيضاً على تحديد رأس مال الشركة المدفوع بمبلغ 10.66 ملايين دينار كويتي ما يعادل 106.6 مليون سهم وجميع الأسهم نقدية وعينية، ورأس المال النقدي 972.09 ألف دينار ورأس المال العيني 9.69 مليون دينار كويتي، وذلك بعد موافقة الجهات المختصة. وحددت الشركة تاريخ 26 أكتوبر 2025 كموعداً بديلاً في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني. وتكبدت «أولى تكافل» خسائر في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 26.10 ألف دينار، مقارنةً بـ 66.87 ألف دينار خسائر الفترة ذاتها من عام 2024، بتراجع 60.96%.

إن وجدت وتفويض مجلس الإدارة لتحديد تواريخ فترات الاكتتاب. ويكون لمساهمي الشركة حق الأولوية في الاكتتاب في الزيادة النقدية كلاً بنسبة حصته في رأس مال الشركة لمدة لا تقل عن 15 يوم من تاريخ فتح باب الاكتتاب وبعدها يجوز لمجلس الإدارة تمديد مدة ممارسة حقوق الأولوية أو تخصيص الفائض منها لمساهمين حاليين أو جدد طبقاً لإحكام القانون. كما يجوز له أيضاً أن يستعين أو يفوض من يراه في كل أو بعض ما ذكر وبمراعاة استيفاء المتطلبات واستصدار الموافقات وفقاً لإحكام القانون واللوائح والتعليمات وقرارات الجهات الرقابية. وتبحث العمومية الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 10.66 مليون دينار كويتي إلى مبلغ 16.66 مليون دينار بمقدار 6 مليون دينار كويتي قيمة السهم 100 فلس زيادة نقدية تدفع دفعة واحدة. وتخصص للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية مع تفويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط والقواعد والشروط الاستدعاء رأس المال

أعلنت شركة الأولى للتأمين التكافلي، دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد يوم 19 أكتوبر 2025؛ لمناقشة زيادة رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي. تناقش العمومية الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصرح به بنسبة 55.76% من مبلغ 10,76 مليون دينار موزعة على 107.6 مليون سهم قيمة السهم 100 فلس إلى مبلغ 16.76 مليون دينار موزعة على 167.6 مليون سهم قيمة السهم 100 فلس. وأوضحت أن ذلك بزيادة رأس المال المصرح بمقدار 6 ملايين دينار وتفويض مجلس الإدارة باستدعاء زيادة رأس المال المصدر والمدفوع والتأشير في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع في السجل التجاري وتحديد الشروط والضوابط بشكل كامل أو جزئي على دفعة أو دفعات وفي حدود رأس المال المصرح به. وكشفت أن ذلك بقرار منه يحدد فيه مقدار وطرق الزيادة ونوعها وتاريخ أو تواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها وتفويض الجمعية العامة غير العادية لمجلس الإدارة بأن يقرر علاوة إصدار ويحدد قيمتها لإضافتها إلى القيمة الاسمية لاسهم الزيادة والتصرف في كسور الأسهم



«ميناء العقارية» تُعلن صدور حكم تمييز لصالح تابعة

درجة التقاضي، ورفض ما عدا ذلك من طلبات، فيما قضى حكم أول درجة برفض الدعوى بحالتها وكانت أرباح «ميناء» قد تضاعفت خلال الربع الأول المنتهي بختام يونيو 2025 بنحو 30 مرة إلى 149.55 ألف دينار.

علماً بأنه لا يمكن قياس الأثر المالي لذلك الحكم الآن. يُشار إلى أن حكم الاستئناف قضى بإلغاء الحكم المستأنف، وإلزام المستأنف ضدها «رأسمال» بأن تؤدي لـ «كفيك» 6.62 مليون دينار، بالمصروفات، ومبلغ 500 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية عن

أعلنت شركة ميناء العقارية صدور حكم تمييز لصالح شركتها التابعة رأسمال القابضة وضد شركة كفيك للوساطة المالية، وذلك في دعوى مطالبة مالية. حكم التمييز قضى بقبول الطعن بغرفة المشورة،

بورصات خليجية

17.3 مليار درهم خسائر سوقية لأسهم الإمارات بختام تعاملات الثلاثاء

الحجم	آخر صفقه	اجمالي طلب	أفضل طلب	أفضل عرض	اجمالي عرض	تتاح الإغلاق
0	3.22	0	0.00	0.00	0	0.00
1,000	1.93	16,000	1.72	1.90	50,000	1.69
26,161,819	3.43	20,000	3.43	3.44	151,662	1.69
21,221,348	1.87	85,858	1.86	1.87	69,660	3.38
2,477,885	2.30	13,295	2.28	2.30	170	1.87
0	0.99	0	0.00	0.00	0	0.00
4,569,640	0.63	723,024	0.62	0.63	285	0.91
21,137,306	0.75	184,026	0.75	0.76	0	0.91
3,364,993	1.05	269	0.91	0.91	0	0.91
32,570,325	0.91	40	0.91	0.91	0	0.91
	0.74	13.64				

تراجعت مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الثلاثاء، وسط توقعات متزايدة بمواصلة خفض أسعار الفائدة.

ووفق بيانات التداول، بلغت خسائر سوق دبي المالي 11.320 مليار درهم، بينما تكبد سوق أبوظبي للأوراق المالية خسائر قدرها 6 مليارات درهم، بإجمالي خسائر بلغت 17.320 مليار درهم.

واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 1.688 مليار درهم، توزعت على 33 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 1.13 % إلى مستوى 5958 نقطة، وسط تعاملات بحجم 167.025 مليون سهم بقيمة 605.566 مليون درهم.

جاء ذلك وسط انخفاض سهم الاتحاد العقارية 0.47 %، وتيكوم 2.60 %، وطلبات 1.70 %، وتكافل الإمارات 1.31 %، وتبريد 1.65 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 999.269 مليار درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 1.010 تريليون درهم بختام تعاملات الاثنين، بخسائر بلغت 11.320 مليار درهم.

كما تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.27 % إلى مستوى 10109 نقطة، وسط تعاملات بحجم 230.605 مليون سهم بقيمة 1.083 مليار درهم.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.124 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 3.130 تريليون درهم بختام تعاملات الاثنين، بخسائر بلغت 6 مليارات درهم.

جاء ذلك وسط انخفاض سهم طيران أبوظبي 1.22 %، وبنك أبوظبي التجاري 1.69 %، ومصرف أبوظبي الإسلامي 1.43 %، وأدنوك للحفر 1.17 %، وأدنوك للغاز 0.86 %.

بورصة البحرين تنهي تعاملات الثلاثاء على ارتفاع بدعم 3 أسهم

بحجم 1.197 مليون سهم بقيمة 316.548 مليون درهم، توزعت على 67 صفقة.

وارتفعت أسهم جي إف إتش 1.09 %، وبيت التمويل الكويتي 3.60 %، وألبا 1.02 %.

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء، على ارتفاع بدعم قطاعين؛ المال والمواد الأساسية. ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.23 % إلى مستوى 1947 نقطة، وسط تعاملات

القياديات تتراجع بمؤشر مسقط في نهاية جلسة أمس

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الثلاثاء متراجعا 0.17 %، بإقفاله عند مستوى 5,090.08 نقطة، خاسرا 8.73 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الاثنين.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، وتراجع أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 2.5 %، وتراجع بنك صحار الدولي 2.03 %، وأسياد للنقل البحري 1.52 %.

وجاء ذلك رغم ارتفاع مؤشرات القطاعين الصناعة والمالي، وصعد الأول بنسبة 0.29 % مع ارتفاع فولتامب للطاقة بنسبة 2.29 %، وارتفع سهم أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 0.68 %.

ارتفع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.08 % مع صدارة سهم عمان والإمارات القابضة بنسبة 2.99 %، وارتفع سهم بنك ظفار بنسبة 2.4 %.

وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم مسقط للتأمين على المتراجعين بنسبة 10 %.

واستقر مؤشر قطاع الخدمات دون تغير عن مستواه السابق بنهاية جلسة الاثنين.

وارتفع حجم التداولات أمس إلى 119.49 مليون ورقة مالية، مقابل 114.28 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 27.07 مليون ريال، مقارنة بنحو 22.22 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتصدر سهم أوكيو لشبكات الغاز الأسهم النشطة حجماً بتداول 28.59 مليون سهم، فيما تصدر سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بقيمة 28.59 مليون ريال.

بورصة قطر تنخفض 0.42 % عند الإغلاق

وتم تنفيذ 23.61 ألف صفقة، مقابل 23.05 ألف صفقة الاثنين.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية للبورصة القطرية بلغت 2.58 مليار ريال، وتضمنت تنفيذ 4 صفقات بسوق السندات بقيمة تداول إجمالية بلغت 2.12 مليار ريال.

وتقدم سهم «كيو إن بي» تراجعاً للأسهم البالغة 26 سهماً بـ 3.04 %، بينما جاء سهم «الرعاية» على رأس الارتفاعات البالغة 23 سهماً بـ 7.11 %، واستقر سعر 4 أسهم.

وجاء «بلدنا» المتراجع 1.79 % في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 51.66 مليون سهم، وسيولة بقيمة 86.26 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء منخفضة؛ بضغط تراجع 5 قطاعات في مقدمتها النقل.

وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.42 % ليصل إلى النقطة 11174.88، خاسراً 47.18 نقطة، عن مستوى الاثنين.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 5 قطاعات في مقدمتها النقل بـ 1.06 %، بينما ارتفع قطاعا البضائع والخدمات الاستهلاكية والاتصالات بـ 0.68 % و 0.08 % على التوالي.

وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 468.29 مليون ريال، مقابل 460.78 مليون ريال الاثنين، بينما تراجعت أحجام التداول عند 177.43 مليون سهم، مقارنة بـ 207.48 مليون سهم في الجلسة السابقة،

بورصات خليجية

السعودية تتجه لإتاحة حصص أغلبية بالشركات المدرجة للأجانب

تأتي هذه الخطوة في وقت تحاول فيه السعودية تنشيط سوق الأسهم التي شهدت تراجعاً لافتاً هذا العام، نتيجة الضغوط الجيوسياسية، واستقرار أسعار النفط، وتباطؤ وتيرة الإنفاق العام. وهبط المؤشر الرئيسي للسوق بنسبة 9.6% منذ بداية 2025، مسجلاً أسوأ أداء في المنطقة، مقارنةً بمكاسب بلغت 25% لمؤشر «إم إس سي أي» للأسواق الناشئة بالدولار.

ورغم الأداء الضعيف، يواصل المستثمرون الأجانب ضخ السيولة في السوق السعودية، مدفوعين بجهود الإصلاح وتقييمات الأسهم الجذابة.

استقطاب الاستثمارات «النشطة» و«الخاملة»

تزداد أهمية هذه الإصلاحات في ظل سعي المملكة لتنفيذ «رؤية 2030» والتحول الاقتصادي، وسط ارتفاع مستويات الإنفاق وتراجع إيرادات النفط، ما أدى إلى عجز مالي في الميزانية.

ويتوقع عريبي أن يعزز تعديل حدود الملكية الأجنبية «سريعاً» من استثمارات الصناديق الخاملة، كما قد يدفع المستثمرين النشطين إلى إعادة تقييم مدى انكشافهم على السوق السعودية.

السوق المالية السعودية تعول على التكنولوجيا لاستقطاب المستثمرين

ومن بين الشركات السعودية التي تسجل أعلى نسب ملكية أجنبية حالياً: شركة التأمين «التعاونية»، وشركة التقنية «رسن»، ومشغل الاتصالات «اتحاد اتصالات»، حيث تتراوح نسب الملكية بين أكثر من 20% وأقل من 25%.



مؤشر «إم إس سي أي» للأسواق الناشئة.

تعظيم الوزن على المؤشرات

يرى فادي عريبي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة «أموال كابيتال بارتنرز»، أن «أي قرار بالتخفيف يعني أن الوزن في مؤشرات «MSCI» (إم إس سي أي) سيرتفع فجأة، وسيتدفق المزيد من رؤوس الأموال إلى السوق».

تستعد السعودية لاتخاذ خطوة دراماتيكية لدعم سوق الأسهم، عبر السماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصص أغلبية في الشركات المحلية، في تحول جذري عن السياسات التنظيمية المعمول بها منذ سنوات.

عبدالعزیز عبدالمحسن بن حسن، عضو مجلس إدارة هيئة السوق المالية، كشف أن الهيئة تقترب من إقرار تعديل رئيسي يرفع سقف ملكية الأجانب في الشركات المدرجة، والذي يبلغ حالياً 49%. مضيفاً في مقابلة مع «بلومبرغ» أجريت مؤخراً: «أعتقد أننا شبه جاهزين»، متوقفاً دخول القرار حيز التنفيذ «قبل نهاية العام».

بانتظار تدفق الأموال

السماح بتجاوز ملكية الأجانب لنسبة 50% من أسهم الشركات المدرجة يشكل سابقة تنظيمية، ويمهد الطريق لزيادة الوزن النسبي للأسهم السعودية ضمن مؤشرات «إم إس سي أي» (MSCI)، بما قد يجذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال، سواء من الصناديق النشطة أو الخاملة. إذ تقوم «إم إس سي أي» بخفض أوزان الشركات التي تفرض قيوداً على الملكية الأجنبية عند احتساب مؤشراتهم.

السوق السعودية تفتتح شهية الأجانب بأسهم رخيصة وإصلاحات واسعة

وأشار بن حسن إلى أن القرار لا يزال بانتظار موافقة الجهات الحكومية المعنية، لكنه أكد أن الهيئة مستعدة للمضي قدماً، دون تحديد سقف الملكية النهائي الذي سيُسمح به للأجانب. تبلغ القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة السعودية نحو 2.3 تريليون دولار، ما يمثل حوالي 3.3% من

بورصات عالمية

الأسهم الآسيوية تستعد لأفضل أداء سنوي لها منذ عام 2017

قيمة العملات مقابل الدولار على مدى فترات زمنية مختلفة، أداءً إيجابياً لعدة أشهر.

في ظل هذه الظروف، صرّح تشانغ هوان سونغ، مدير محفظة الأصول المتعددة في فريق حلول الاستثمار لدى إنفيسكو في هونغ كونغ، قائلاً: «في ضوء هذه الظروف، نزيد من تعرضنا للأسهم غير الأمريكية، بما في ذلك الأسهم الآسيوية، مقارنةً بالأسهم الأمريكية». وأضاف أن هذا التوجه مدفوع بشكل رئيسي بتوقعات سلبية للدولار الأمريكي و«تدفقات رأس المال الأمريكية الخارجة التي تسعى إلى تنويع الاستثمارات الدولية وارتفاع قيمة العملات الأجنبية». من المؤكد أن أي توقف مؤقت لدورة خفض أسعار الفائدة التي ينفذها الاحتياطي الفيدرالي بدافع التضخم، أو حتى تحول متشدد في سياسته، من شأنه أن يعكس بسهولة معنويات المستثمرين، في حين تظل العلاقات الأمريكية الصينية عرضة للتدهور. في غضون ذلك، تُسلط الأضواء أيضاً على حالة عدم اليقين السياسي في إندونيسيا وتايواند واليابان.

ولكن في الوقت الحالي، هناك تفاؤل بأن استمرار استثنائية الولايات المتحدة في جذب المتشاكين، من المرجح أن يظل الإقبال على الأسهم الآسيوية قوياً.

وقال تشارو تشانانا، كبير استراتيجيي الاستثمار في ساكسو ماركيتس: «تظل الولايات المتحدة مركز الثقل للذكاء الاصطناعي وقوة أرباح الشركات، لكن آسيا تقدم زوايا مميزة»، مستشهداً بـ «قصة الطلب المحلي في الهند، والبنوك اليابانية وسط تشديد بنك اليابان، واللعب التكنولوجي الانتقائي في الصين حيث بدأت سياسة الدعم والتحويل إلى نقد في التوافق».



ضعفًا لمؤشر ناسداك 100، وفقاً لبيانات جمعتها بلومبرغ. في حين أن سرعة وحجم دورة تخفيف السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي لا تزال غير مؤكدة، فإن خفض أسعار الفائدة الأسبوع الماضي كان بمثابة دفعة إضافية للعملات الآسيوية.

تشير إشارات سوق الخيارات إلى أن المتداولين يدفعون علاوة للتحوط من ارتفاع أسعار العملات الآسيوية. وقد شهدت مجملات انعكاسات المخاطر في المنطقة، وهي مقياس للطلب على الخيارات التي تُدرّ أرباحاً عند ارتفاع

من المرجح أن تستمر الأسهم الآسيوية في التفوق على نظيراتها الأمريكية، حيث يعمل ضعف الدولار على زيادة جاذبية المنطقة التي استفادت من التقييمات الأرخص والتحول الكبير بعيداً عن الأصول الأمريكية، وفقاً للمحللين. كما تدعم أسهم المنطقة دلائل متزايدة على انحسار التوترات التجارية، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، حيث يبدو أن الانتعاش الذي استمر لأشهر لا يزال بعيداً عن نهايته. ورغم أن خفض أسعار الفائدة الأخير من قبل الاحتياطي الفيدرالي كان أمراً مفروغاً منه، إلا أنه عزز التوقعات السلبية للعملة الأمريكية، وأتاح المجال للبنوك المركزية الآسيوية لتخفيف سياستها النقدية.

ارتفع مؤشر MSCI للأسهم الآسيوية والمحيط الهادئ بنسبة 22% هذا العام، متفوقاً على مؤشر S&P 500 بنحو ثماني نقاط مئوية، ويتجه نحو تحقيق أكبر أداء سنوي متفوق منذ عام 2017.

قال هومين لي، كبير استراتيجيي الاقتصاد الكلي في لومبارد أودبير سنغافورة المحدودة: «ننظر بتفاؤل من الناحية التكتيكية للأداء النسبي لأسهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة المتبقية من العام مقارنةً بالأسهم الأمريكية». وأضاف أن تضافر عوامل عدة، من استقرار أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية وتلاشي اضطرابات التجارة، من شأنه أن يوفر خلفية جيدة للأسواق. يُتداول مؤشر MSCI الآسيوي عند 16 ضعفاً لتقديرات الأرباح المستقبلية، وهو أقل من 23 ضعفاً لمؤشر S&P 500. في الوقت نفسه، يُتداول مؤشر هانغ سنغ للتكنولوجيا، الذي قفز إلى أعلى مستوى له في أربع سنوات الأسبوع الماضي، عند حوالي 21 ضعفاً لتقديرات الأرباح المستقبلية، مقابل 27

بورصات عالمية

ارتفاع الأسهم الأوروبية بدعم من قطاع المرافق



سجلت الأسهم الأوروبية ارتفاعاً يوم الثلاثاء بدعم من مكاسب قوية لأسهم شركات طاقة الرياح بعد أن قفز سهم شركة أورستد إثر صدور حكم قضائي في الولايات المتحدة لصالحها بشأن مشروع متعثر.

وارتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.3% إلى 555.1 نقطة بحلول الساعة 0712 بتوقيت جرينتش. وسجل مؤشرا بورصتي إسبانيا وبريطانيا مكاسب بلغت نحو 0.3% لكل منهما.

وقفز سهم شركة أورستد 9.4% بعد أن أصدر قاض اتحادي أمريكي حكماً يسمح لمطور طاقة الرياح البحرية الدنماركي باستئناف العمل في مشروعه شبه المكتمل قبالة سواحل ولاية رود آيلاند.

وسجلت منافستها فيستاس مكاسب تقارب 3%، في حين ارتفعت أسهم قطاع المرافق الأوسع 1%.

وهو سهم شركة إيه.إس.إم.أي 5.6% بعد أن خفضت الشركة الهولندية المتخصصة في معدات تصنيع الرقائق أهدافها لإيرادات النصف الثاني من عام 2025.

وتراجع سهم شركة إيه.إس.إم.إل الهولندية 1.3%.

أسهم أستراليا تواصل مكاسبها لليوم الثالث بدعم من التعدين والذهب



ارتفعت الأسهم الأسترالية لليوم الثالث على التوالي يوم الثلاثاء، مدعومة بمكاسب شركات التعدين والذهب بفضل صعود أسعار السلع الأساسية، في وقت يترقب فيه المستثمرون صدور بيانات التضخم التي قد تحدد ملامح سياسة البنك المركزي.

مؤشر «إس أند بي/إيه إس إكس 200» صعد بنسبة 0.5% ليصل إلى 8,851.90 نقطة بحلول الساعة 00:20 بتوقيت غرينتش، بعد أن أنهى جلسة الاثنين مرتفعاً 0.4%.

أسهم التعدين قادت المكاسب بصعود 1.8% مسجلة أعلى مستوى في نحو عام ونصف العام، بعد ارتفاع أسعار خام الحديد والنحاس يوم الاثنين بدعم من الطلب على إعادة التخزين في الصين، أكبر مستهلك عالمي، وقفزت أسهم «بي إتش بي» بنسبة 0.7% و«ريو تينتو» بنسبة 1%.

كما ارتفعت أسهم الذهب 2.5% إلى مستوى قياسي، مقتفية أثر صعود أسعار المعدن النفيس ليلاً، وصعدت أسهم «نوردرن ستار ريسورسز» 1.4% و«إيفولوشن ماينينغ» 2.9%.

وفي قطاع التكنولوجيا، ارتفعت الأسهم 0.5% بعد إغلاق مؤشرات وول ستريت عند مستويات قياسية، حيث صعدت أسهم «زيرو» 0.4% و«تكنولوجي وان» 1.5%. أما أسهم الرعاية الصحية فحققت زيادة 0.3%، بينما قفزت أسهم «تيلكس فارماسوتيكالز» المدرجة في أستراليا 22% بعد أن أعلنت الشركة أن وكالات الرعاية الصحية الأميركية اعتمدت تعويضاً مالياً لعقارها الخاص بتشخيص سرطان البروستاتا.

في المقابل، تراجعت أسهم السلع الاستهلاكية الأساسية 0.3%، والعقارات 0.9%.

ويُنتظر صدور بيانات التضخم لشهر أغسطس آب يوم الأربعاء، قبل اجتماع البنك الاحتياطي الأسترالي الأسبوع المقبل، حيث تشير تعاملات المقايضات إلى إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير تمهيداً لاستئناف سياسة التيسير في نوفمبر تشرين الثاني.

وفي نيوزيلندا، استقر مؤشر «إس أند بي/إن زد إكس 50» عند 13,154.30 نقطة، بينما يترقب المستثمرون الإعلان المرتقب يوم الأربعاء عن اسم محافظ البنك المركزي الجديد.

تراجع الأسهم الآسيوية مع ضعف أداء الصين وهونغ كونغ

التراجعات سطحية ومدعومة جيداً». انخفض مؤشر CSI 300 القياسي الصيني بنسبة 1.4%، حيث أشار بعض المستثمرين إلى الحاجة إلى استراحة بعد ارتفاع استمر لأشهر.

كما انخفض مؤشر شنغهاي المركب. وقال ليو ديجون، مدير صندوق في شركة تاوي لإدارة الاستثمار: «لم تشهد الأسهم انخفاضاً مناسباً منذ أبريل ولم يكن هناك تردد كبير عند اختراق مستويات الأرقام المستديرة».

في هونغ كونغ، يُشكّل الإعصار القوي راغاسا اختباراً مُحتملاً لجهود المدينة لإبقاء أسواقها مفتوحة خلال الأحوال الجوية القاسية. ستدخل ترتيبات التداول في بورصة هونغ كونغ للأحوال الجوية القاسية حيز التنفيذ فور إصدار إشارة الإعصار رقم 8.

انخفض حجم التداول في مؤشر هونغ كونغ القياسي بنحو 4% عن متوسطه في آخر 30 جلسة، وفقاً لبيانات جمعتها بلومبرغ. ويتوقع مطار المدينة اضطرابات كبيرة، كما انخفضت أسهم شركة كاثي باسيفيك للطيران المحدودة، أكبر شركة طيران في المركز المالي، لليوم الرابع على التوالي.

في غضون ذلك، انخفضت الروبية الهندية إلى مستوى قياسي منخفض جديد يوم الثلاثاء، متأثرة بالمخاوف بشأن ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية ورسوم التأشيرات. وتوقع خبراء اقتصاديون أن تُلحق الزيادة الكبيرة التي فرضها ترامب على رسوم تأشيرات H-1B الضرر بقطاع الخدمات الهندي، وتحدّ من تدفقات التحويلات المالية، وتُثقل كاهل الروبية.

من المتوقع أن يُظهر التقرير الصادر يوم الجمعة ارتفاع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، باستثناء الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2% في أغسطس، مقارنةً بـ 0.3% في يوليو. وعلى أساس سنوي، من المتوقع أن يظل المؤشر الأساسي عند مستوى مرتفع يبلغ 2.9%.

تراجعت الأسهم الآسيوية عن أعلى مستوياتها في الجلسة، وتراجعت بين مكاسب وخسائر متواضعة بعد تراجع المؤشرات القياسية في هونغ كونغ والصين القارية.

انخفضت أسهم هونغ كونغ بنسبة 1.1% نتيجة لانخفاض أحجام التداول عن المعتاد، حيث تواجه المدينة أعنف إعصار لها منذ عام 2018. وانخفضت أسهم البر الرئيسي الصيني بنسبة 1%، بينما لم يطرأ أي تغيير يُذكر على مؤشر الأسهم الآسيوية. وارتفعت أسهم شركات الرقائق الآسيوية بعد استثمار شركة إنفيديا في شركة أوين إيه أي. ولم يكن هناك تداول نقدي لسندات الخزنة الأمريكية بسبب عطلة في طوكيو. وانخفضت الروبية الهندية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار الأمريكي.

ارتفعت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأوروبية بنسبة 0.2% في حين لم تشهد عقود مؤشر ستاندر أند بورز 500 تغيراً يذكر بعد أن أغلق المؤشر عند أعلى مستوى له على الإطلاق.

بلغ الذهب مستويات قياسية، وارتفعت الأسهم 15 تريليون دولار من أدنى مستوياتها في أبريل، مع صعود الاقتصاد الأمريكي في وجه حرب الرسوم الجمركية التي شنها الرئيس دونالد ترامب، ومعنويات المستثمرين المتفائلة بعد أول خفض لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي هذا العام. يواجه هذا التوجه الآن اختباراً صعباً، مع اقتراب موسم الأرباح، وترقب المستثمرين لإشارات جديدة من الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك خطاب رئيسه جيروم باول يوم الثلاثاء.

كتب كريس ويستون، رئيس قسم الأبحاث في مجموعة بيرستون: «لا يزال الاتجاه السائد هو مؤشرات الأسهم الأمريكية طويلة الأجل. لا أرى مبرراً يُذكر - من الناحيتين التكتيكية والفنية - لتغيير هذا الموقف، إذ من المرجح أن تكون



صفقة القرن الرقمية: تيك توك بين مطرقة واشنطن وسندان بكين

بقلم د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد البشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال



صفقة تيك توك تمثل تقاطعاً حساساً بين الأمن القومي الأمريكي، وصراعات النفوذ الرقمي والعلاقات التجارية مع الصين

الصفقة تأتي كنهاية مثيرة لملحمة سياسية وتجارية امتدت لأعوام، شهدت فيها تيك توك تقلبات مصيرية بين الحياة والموت الرقمي

التحكم الأمريكي قد يعني المزيد من القيود على المحتوى والرقابة مما قد يؤثر على حرية التعبير والإبداع التي اشتهرت بها المنصة

الصفقة تضع سابقة خطيرة في عالم التكنولوجيا حيث يمكن للدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنصات الرقمية تحت ذرائع الأمن القومي

قضية تيك توك بدأت حين اتهمت إدارة ترامب الشركة الصينية المالكة، بايت دانس، باستغلال بيانات الأمريكيين واحتمال تحويل المنصة إلى أداة تجسس أو توجيه للرأي العام من قبل بكين. لم تكتفِ الإدارة الأمريكية برفع الصوت، بل ذهبت إلى إصدار أمر بحظر التطبيق على الأراضي الأمريكية ما لم توافق بايت دانس على بيع أصول تيك توك داخل الولايات المتحدة لمستثمرين أمريكيين خلال مهلة محددة. وهنا برز ترامب بشخصيته الجدلية مؤكداً: «تيك توك ساعدني شخصياً في تحقيق تواصل غير مسبوق مع الفئات الشابة... هذا التطبيق كنز يجب ألا نفقد ولا نطلقه مجاناً للمنافسين». بينما ينشغل العالم بأزمات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، يعيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلط الأوراق مجدداً من بوابة المنصة الأكثر تأثيراً بين الشباب: تيك توك. إصرار ترامب على دفع صفقة تيك توك إلى الأمام ليس مجرد موقف عابر أو مناورة انتخابية، بل ترجمة لصراع متعدد الأبعاد بين حماية الأمن

التحكم في مجلس الإدارة يعني أن جميع القرارات المهمة المتعلقة بسياسات المحتوى والتوسع الجغرافي، والاستثمارات المستقبلية، ستكون تحت السيطرة الأمريكية

مستخدم حول العالم. الوقت وحده كفيل بالإجابة على هذه الأسئلة، لكن شيئاً واحداً مؤكداً: عالم تيك توك لن يكون كما كان من قبل، والمليار مستخدم حول العالم على موعد مع تجربة جديدة قد تغير مفهومهم عن التواصل الاجتماعي والترفيه الرقمي إلى الأبد.

ما أهمية صفقة تيك توك للسياسة الأمريكية الحالية: الرقص على حبل السياسة الرقمية

تجربتهم الجديدة مع تيك توك تحت الإدارة الأمريكية. هل ستحافظ المنصة على سحرها وقدرتها على الإبهار؟ أم ستصبح مجرد نسخة أمريكية من التطبيق الصيني الأصلي؟ ففي لحظة تاريخية فارقة تشهدها صناعة التكنولوجيا العالمية، تقترب صفقة تيك توك من التوقيع النهائي مع السيطرة الأمريكية على خوارزمية التطبيق، في تطور يعيد تشكيل خارطة الإعلام الرقمي ويحدد مصير مائة وسبعين مليون مستخدم أمريكي وأكثر من مليار

من بكين إلى واشنطن: ملحمة تيك توك وصراع الهيمنة الرقمية بينما ينشغل العالم بأزمات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، يعيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلط الأوراق مجدداً من بوابة المنصة الأكثر تأثيراً بين الشباب: تيك توك. إصرار ترامب على دفع صفقة تيك توك إلى الأمام ليس مناورة انتخابية، بل ترجمة لصراع متعدد الأبعاد بين حماية الأمن القومي، وحسابات الأرباح الضخمة، والقدرة على التأثير في وعي أجيال المستقبل. حيث تمكنت إدارة ترامب من تحقيق ما بدا مستحيلًا في السابق وتوصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق إطاري بعد أكثر من عام من المفاوضات المضنية. هذه الصفقة التي طال انتظارها تأتي كنهاية مثيرة لملحمة سياسية وتجارية امتدت لأعوام، شهدت فيها تيك توك تقلبات مصيرية بين الحياة والموت الرقمي. فالمستخدمون حول العالم ينتظرون الآن بقلق وترقب لرؤية كيف ستكون

التقسيم في الملكية ليس مجرد أرقام حسابية بل يمثل انتصاراً استراتيجياً للولايات المتحدة في حربها التكنولوجية مع الصين

صفقة تيك توك ليست مجرد معركة تدور على شاشات التطبيقات، بل عنوان لطموح أمريكا في السيطرة على مصادر التأثير الجديدة وتجديد قواعد اللعبة الرقمية

تعايش المنصة بين قانون الأمن الأمريكي وإملاءات التكنولوجيا الصينية قد يصنع نموذجاً جديداً للعلامة الرقمية

إصرار ترامب على دفع صفقة تيك توك إلى الأمام ليس مجرد موقف عابر أو مناورة انتخابية بل ترجمة لصراع متعدد الأبعاد لحماية الأمن القومي

توك. المستخدمون الذين اعتادوا على خوارزمية معينة تفهم تفضيلاتهم وتقدم لهم المحتوى المناسب، سيجدون أنفسهم أمام تجربة جديدة قد تستغرق وقتاً طويلاً لتتكيف مع أذواقهم واهتماماتهم.

السيطرة الأمريكية الشاملة

الصفقة الجديدة لا تتوقف عند حدود الملكية والتحكم التقني، بل تمتد إلى هياكل الإدارة والحوكمة. سيتحكم الأمريكيون في ستة من سبعة مقاعد في مجلس الإدارة المخطط له، مما يضمن هيمنة أمريكية شبه كاملة على القرارات الاستراتيجية للشركة.

هذا التحكم في مجلس الإدارة يعني أن جميع القرارات المهمة المتعلقة بسياسات المحتوى، والتوسع الجغرافي، والاستثمارات المستقبلية، ستكون تحت السيطرة الأمريكية. إنها نقلة جذرية من شركة صينية بتطلعات عالمية إلى شركة أمريكية بجذور صينية محدودة.

تداعيات عالمية لا يمكن تجاهلها

هذه الصفقة لن تؤثر فقط على المستخدمين الأمريكيين، بل ستكون لها تداعيات واسعة على مستخدمي تيك توك حول العالم. التغييرات في الخوارزمية وسياسات المحتوى التي قد تترتب نتيجة السيطرة الأمريكية، ستعكس حتماً على تجربة المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

كما أن هذه الصفقة تضع سابقة خطيرة في عالم التكنولوجيا، حيث يمكن للدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنصات الرقمية تحت ذرائع الأمن القومي. هذا قد يفتح الباب أمام صراعات مماثلة في المستقبل حول منصات أخرى.

مستقبل غامض وفرص ذهبية

رغم التحديات والتعقيدات، فإن هذه الصفقة قد تفتح آفاقاً جديدة لتيك توك. السيطرة الأمريكية قد تعني مزيداً من الاستقرار والقدرة على التوسع في الأسواق الغربية دون قيود سياسية. كما أن الاستثمارات الأمريكية الجديدة قد توفر الموارد اللازمة لتطوير ميزات



صفقة تيك توك تعتبر انتصاراً للسياسة الأمريكية وإعادة تشكيل لقواعد اللعبة في الساحة الرقمية العالمية



ما يجعل هذه الصفقة استثنائية هو أن التقارير تشير إلى أن المستخدمين الأمريكيين قد يضطرون للانتقال إلى تطبيق جديد مبني حديثاً، يعمل بنسخة جديدة من الخوارزمية الحالية. هذا يعني أن ملايين المستخدمين سيواجهون تجربة مختلفة تماماً، قد تكون أفضل أو أسوأ من التجربة الحالية. إعادة البناء هذه ليست مجرد تغيير تقني، بل ثورة حقيقية في عالم تيك

إمبراطورية رقمية تسيطر على عقول الشباب حول العالم. ستسيطر الشركات الأمريكية على الخوارزمية التي تشغل خلاصة الفيديوها في التطبيق، مما يعني تحكماً كاملاً في طريقة عرض المحتوى وتوجيه الرأي العام. هذا التغيير قد يكون له تأثيرات جذرية على طبيعة المحتوى الذي يصل للمستخدمين وطريقة تفاعلهم مع المنصة. إعادة بناء الإمبراطورية الرقمية

القومي، وحسابات الأرباح الضخمة، والقدرة على التأثير في وعي أجيال المستقبل. الاتفاقية الجديدة تنص على إنشاء شركة جديدة لتشغيل تيك توك، حيث سيمتلك المستثمرون الأمريكيون حوالي ثمانين في المائة من الأسهم، بينما يحتفظ المساهمون الصينيون بالباقي. هذا التقسيم ليس مجرد أرقام محاسبية، بل يمثل انتصاراً استراتيجياً للولايات المتحدة في حربها التكنولوجية مع الصين.

أوراكل تقود المعركة الجديدة

أما المشترون المحتملون فالقائمة مفتوحة على كبار المستثمرين الأمريكيين من شركات وسلاسل تقنية مثل أوراكل، وسيلفر ليك، وأندريسن هورويتز، إضافة إلى عروض من أمازون واسم الملياردير فرانك ماكورت وحتى بعض مؤسسي مواقع التواصل مثل أليكسيس أوهانيان مؤسس ريديت. مجلس الإدارة في الكيان الجديد المتوقع سيكون في غالبه أمريكياً، وسيكون للحكومة الأمريكية حق تعيين عضو فيه ومراقبة المعاملات وبنية الخوارزمية. وفي قلب هذه الصفقة المعقدة، تبرز شركة أوراكل كالألعاب المحوري، حيث ستكون مسؤولة عن بيانات تيك توك وأمانه. ليس هذا فحسب، بل ستدير أوراكل بيانات المستخدمين في مرافقها في تكساس، مما يضمن بقاء المعلومات الحساسة تحت السيطرة الأمريكية الكاملة. إن اختيار أوراكل ليس صدفة، فهذه الشركة العملاقة تمتلك الخبرة والبنية التحتية اللازمة لإدارة أحد أكبر منصات التواصل الاجتماعي في العالم، كما أنها تحظى بثقة الحكومة الأمريكية في التعامل مع البيانات الحساسة.

السيطرة على عقل تيك توك

الجانب الأكثر إثارة في هذه الصفقة هو السيطرة على الخوارزمية، التي تُعتبر مفتاح نجاح تيك توك والجزء الأكثر إثارة للجدل في المفاوضات. هذه الخوارزمية السحرية التي تقرر ما يراه المستخدمون وما لا يرونه، والتي حولت تيك توك من تطبيق مجهول إلى

الصفقة قد تخلق موجة من القواعد التنظيمية حول العالم تجبر الشركات الرقمية على بناء كيانات تشغيل محلية وتعيين مجالس رقابية خاضعة لقوانين كل دولة

الجانب الأكثر إثارة في هذه الصفقة هو السيطرة على الخوارزمية، التي تُعتبر مفتاح نجاح تيك توك والجزء الأكثر إثارة للجدل في المفاوضات

نجاح الصفقة يمثل «عربون سلام» تجاري وجيوسياسي، وقد يؤسس لنظام جديد في تنظيم شركات التقنية العابرة للحدود

المستخدمون الأمريكيون قد يضطرون للانتقال إلى تطبيق جديد، يعمل بنسخة جديدة من الخوارزمية الحالية ويحدد مصير أكثر من مليار مستخدم حول العالم

جديدة وتحسين تجربة المستخدم. صفقة تيك توك تحمل أهمية استراتيجية كبيرة للسياسة الأمريكية الحالية، إذ تمثل تقاطعاً حساساً بين الأمن القومي، وصراعات النفوذ الرقمي، والعلاقات التجارية مع الصين. أولاً، المنصة أصبحت أداة مؤثرة لجذب الناخبين الشباب وتشكيل المزاج العام عبر منصات التواصل الاجتماعي، حتى أن ترامب وبايدن استخدمها لجذب المؤيدين في انتخابات 2024 رغم الجدل حولها.

ثانياً، تتيح الصفقة للولايات المتحدة تحقيق سيطرة شبه كاملة على خوارزميات تيك توك وإدارة بيانات المستخدمين الأمريكيين، ما يعالج مخاوف التجسس الرقمي ونقل معلومات حساسة إلى الصين. هذا يضمن بقاء التحكم بوحدة من أكبر المنصات الاجتماعية خارج النفوذ التقني الصيني، ويعزز مفهوم السيادة الرقمية في عصر العولمة التكنولوجية. ثالثاً، الصفقة تعتبر اختباراً حقيقياً لإمكانية ترميم العلاقات التجارية المتوترة بين الصين وأمريكا، فقد نجحت إدارة ترامب في تحويل الأزمة إلى فرصة لتفاوض سياسي واقتصادي يحمي مصالحها ويعزز صورتها لدى الرأي العام المحلي والدولي. نجاح الصفقة يمثل «عربون سلام» تجاري وجيوسياسي، وقد يؤسس لنظام جديد في تنظيم شركات التقنية العابرة للحدود.

لماذا تغري صفقة تيك توك ترامب؟

أولاً، المنصة تضم نحو 170 مليون مستخدم في السوق الأمريكي وحده، ما يمنحها قدرة خارقة على تشكيل المزاج العام وصناعة الترنادات السياسية والاجتماعية. ثانياً، قيمة الشركة السوقية تتراوح حول أربعين مليار دولار، وكل صفقة

بيع تعني دخلاً للحكومة الأمريكية عبر رسوم وتسهيلات تفاوضية بمليارات الدولارات، ضمن معادلة «المصلحة أولاً».

ثالثاً، ترامب يدرك أن الغضب الشعبي من حظر تيك توك قد يشعل احتجاجات واسعة، ويفقد الجمهوريين أداة تأثير

رقمية في ساحة الانتخابات والميديا الشعبية.

من ناحية أخرى، قد يفقد تيك توك جزءاً من هويته الفريدة والإبداع الذي ميزه عن المنصات الأخرى. التحكم الأمريكي قد يعني المزيد من القيود على المحتوى والرقابة، مما قد يؤثر على حرية التعبير

والإبداع التي اشتهرت بها المنصة.

المستقبل الآن مفتوح لكل الاحتمالات: أصبح تيك توك ساحة لا غنى عنها لأي حملة انتخابية أو تسويقية، لأنه يتيح الوصول إلى شرائح واسعة من الناخبين، خاصة جيل الألفية والنساء والأقليات، ما يجعل التحكم فيه أداة سياسية لا تقل أهمية عن التلفزيون أو الصحافة التقليدية. صفقة تيك توك هي تغيير في الملكية وأيضاً نهاية حقبة وبداية أخرى في عالم التكنولوجيا والإعلام الرقمي. إنها انتصار للسياسة الأمريكية وإعادة تشكيل لقواعد اللعبة في الساحة الرقمية العالمية.

تشير هذه الصفقة إلى بداية عصر جديد في تنظيم الإنترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي، حيث لم يعد مقبولاً أن تعمل شركات معولمة بعيداً عن اعتبارات السيادة الوطنية. من المتوقع أن تخلق هذه السابقة موجة من القواعد التنظيمية حول العالم، تجبر الشركات الرقمية سواء الأمريكية أو الصينية أو الأوروبية على بناء كيانات تشغيل محلية وتعيين مجالس رقابية خاضعة لقوانين كل دولة. تيك توك لن يختفي بسهولة من شاشات مستخدميها في أمريكا وبقية العالم، لكن تعايشها بين قانون الأمن الأمريكي وإملاءات التكنولوجيا الصينية قد يصنع نموذجاً جديداً للعولمة الرقمية. أما ترامب، فقد نجح - كعادته - في جذب الأضواء لملف شديد الحساسية، مقدماً نفسه ليس فقط كشريك في حماية الهوية الوطنية الرقمية، بل كصانع حقيقي لخرائط النفوذ في زمن الاقتصاد البديل. صفقة تيك توك ليست مجرد معركة تدور على شاشات التطبيقات، بل عنوان لطموح أمريكا في السيطرة على مصادر التأثير الجديدة وتجديد قواعد اللعبة الرقمية - وما زالت النهاية مفتوحة على مفاجآت ربما تُغير شكل الإنترنت للأبد.



لم يعد مقبولاً أن تعمل شركات معولمة بعيداً عن اعتبارات السيادة الوطنية



قراءة تحليلية في تحذيرات ديفيد روزنبرغ

بقلم - ليما راشد الملا



حذر ديفيد روزنبرغ، الاقتصادي المعروف الذي كان ممن توقعوا بدقة أزمة الرهن العقاري أواخر عام 2008، من تراكم التحديات أمام الاقتصاد الأمريكي، حيث عاد روز ليرفع صوته من جديد، مشيراً إلى أن في الأفق أرقام تحتاج التعامل معها بجدية أعمق لتجنب أزمة اقتصادية ومالية قد تواجه الولايات المتحدة، مؤسساً تحذيراته على أرقام مالية، ما لم تتخذ التدابير والاحترازمات الكافية واللازمة للنهوض من هذا الواقع.

في حالة إنكار جماعي، حيث ترفع الأسعار، وفي مثل هذه الأوضاع، يصبح تنويع المحفظة الاستثمارية ضرورة وليست خياراً، مع التوجه إلى أصول أكثر أماناً مثل الأسهم الممتازة واسهم التوزيعات والنمو والموثوقة من التي لديها مشاريع واضحة ومصادر تدفق مستقرة غضافة إلى الذهب أو السندات الحكومية ذات التصنيف العالي. كما أن الاستثمار في أسواق ناشئة مستقرة أو في قطاعات غير مرتبطة بالدورة الاقتصادية (مثل الغذاء أو الطاقة المتجددة) قد يوفر حماية نسبية.

الكلمة الأخيرة

إن الصورة التي يرسمها ديفيد روزنبرغ تحتاج تمعن، وقراءة الأرقام ذات الصلة بالديون، والبطالة، والتقييمات المبالغ فيها التي قد تدعم فرضية التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي. وبينما يختلف المحللون حول توقيت الوصول للمنطقة الحمراء، إلا أن المؤشرات الميدانية تدركنا بأن التحذيرات يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار وبمزيد من الاهتمام كي لا تكون التبعات مكلفة للغاية.

المستقبل القريب سيكشف ما إذا كان الاقتصاد الأمريكي قادراً على تجنب الانهيار عبر إصلاحات سريعة وعميقة، أم أننا أمام أزمة جديدة ستعيد للأذهان مشاهد 2008 الفرصة سانحة للنهوض والتماسك وتجنب التباطؤ، والجهود المبذولة كفيلة بتجنب التعثر وهو ما نأمل للعالم أن يسوده اقتصاد مشرق ومزدهر.

وجودة الحياة الفعلية.

المفارقة أن هذا الصعود المستمر يأتي في وقت تُظهر فيه الولايات المتحدة مؤشرات ركود واضحة، ما يدفع المستثمرين إلى الشراء تحت تأثير "نشوة غير واقعية" — وفق تعبير روزنبرغ — بدلاً من الاستناد إلى أسس اقتصادية راسخة.

الدروس المستفادة من 2008

ما يثير القلق أن المشهد الحالي يُشبه إلى حد بعيد ما سبق أزمة 2008: ديون متراكمة، تقييمات مالية غير واقعية، ومؤسسات مصرفية معرضة لمخاطر كبيرة إذا تعثر المقترضون. الفرق اليوم أن حجم الدين أكبر، والاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً، ما يجعل التداعيات المحتملة أكثر خطورة وأوسع نطاقاً.

نتائج إقليمية وعالمية

أي انهيار في الاقتصاد الأمريكي ستكون له تداعياته فمن المعروف أن الدولار الأمريكي يشكل العمود الفقري للنظام المالي العالمي. انهيار الثقة به سيؤدي إلى تقلبات حادة في أسواق العملات، وإلى تراجع الاستثمارات العالمية، وربما إلى موجة ركود. الدول الناشئة ستكون الأكثر عرضة للضرر نتيجة اعتمادها على التمويل الخارجي، فيما ستجد اقتصادات كبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي نفسها أمام تحديات إضافية لاحتواء آثار العدوى.

ما الذي يعنيه هذا للمستثمر؟

بالنسبة للمستثمرين، فإن تحذيرات روزنبرغ تستحق المتابعة الدقيقة. الأسواق حالياً تبدو وكأنها

سوق الديون

تشير البيانات إلى أن أكثر من 27 مليون أمريكي غير قادرين على سداد ديون بطاقتهم الائتمانية، فيما يعجز نحو 9.4 مليون عن دفع الإيجار الشهري. الأخطر أن 6.6 مليون أمريكي متأخرون عن سداد قروضهم العقارية، وهذه الأرقام تؤكد هشاشة الوضع المالي للأسر. وفي الوقت نفسه، بلغت قيمة الديون المتأخرة المستحقة للبنوك 186 مليون دولار، وهو رقم يسلط الضوء على حجم التراكمات التي قد تتحول إلى كرة ثلج يصعب السيطرة عليها.

سوق العمل تحت الضغط

إلى جانب أزمة الديون، ترتفع معدلات البطالة إلى مستويات وصفها بعض التقارير بأنها "تاريخية وخطيرة". هذا يعني أن شريحة واسعة من الأميركيين تخسر مصدر دخلها الأساسي في وقت تتزايد فيه أعباء المعيشة. البطالة لا تُختصر في رقم إحصائي، بل تُظهر حقيقة القوة الشرائية للأشخاص، واستقرار الأسر، ومستوى الثقة العام بالاقتصاد.

فقاعة مالية

روزنبرغ يلفت الانتباه أيضاً إلى فقاعة تضخمية تتشكل في الأسواق، إذ يُظهر مؤشر ستاندرد أند بورز 500 مستويات تقييم مبالغاً فيها قياساً إلى ضعف المؤشرات الاقتصادية. ويشير في هذا السياق إلى مؤشرات بديلة مثل مؤشر التقدم الحقيقي (GPI) الذي يوضح التباين بين النمو الاقتصادي الظاهري





حوكمة الذكاء الاصطناعي

بقلم/ عبدالله عبدالكريم الفضلي



تعريف حوكمة الذكاء الاصطناعي

حوكمة الذكاء الاصطناعي (AI Governance) هي إطار عمل يهدف إلى تنظيم تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه ونشره بطريقة آمنة، أخلاقية، ومسؤولة. تشمل الحوكمة وضع سياسات، معايير، وقوانين لضمان أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي عادلة، شفافة، ومتوافقة مع القيم الإنسانية، مع تقليل المخاطر المرتبطة بها مثل التحيز، انتهاك الخصوصية، أو إساءة الاستخدام.

أهمية حوكمة الذكاء الاصطناعي

ضمان الأخلاقيات: تساعد الحوكمة في منع استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق تضر بالأفراد أو المجتمعات، مثل التمييز العنصري أو الجنسي الناتج عن بيانات متحيزة. حماية الخصوصية: تنظم كيفية جمع البيانات واستخدامها، مما يحمي حقوق الأفراد. تعزيز الثقة: إطار حوكمة قوي يزيد من ثقة الجمهور والمؤسسات في استخدام الذكاء الاصطناعي. الحد من المخاطر: تقلل من المخاطر التقنية (مثل الأخطاء في الأنظمة) والاجتماعية (مثل فقدان الوظائف أو إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في الأسلحة). دعم الابتكار: توفر بيئة منظمة تشجع على تطوير الذكاء الاصطناعي بطريقة مستدامة.

المبادئ الأساسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي

وفقاً لمنظمات دولية مثل اليونسكو والاتحاد الأوروبي، تشمل المبادئ الأساسية: الشفافية: يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي مفهومة وقابلة للتفسير للمستخدمين. العدالة: تجنب التحيز في الخوارزميات وضمان المساواة في النتائج. المسؤولية: تحديد المسؤوليات القانونية والأخلاقية للمطورين والمستخدمين. الخصوصية: حماية بيانات الأفراد والامتثال لقوانين مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). الأمان: ضمان أن تكون الأنظمة محمية ضد الهجمات السيبرانية أو الاستخدام غير المصرح به. الاستدامة: مراعاة التأثيرات البيئية لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

التحديات في حوكمة الذكاء الاصطناعي

التنوع القانوني: تختلف القوانين بين الدول، مما يجعل وضع إطار عالمي موحد أمراً صعباً. سرعة التطور التكنولوجي: الذكاء الاصطناعي يتطور بشكل أسرع من قدرة القوانين على مواكبته. التحيز في البيانات: البيانات المستخدمة لتدريب الذكاء الاصطناعي قد تحتوي على تحيزات تعكس عدم المساواة الاجتماعية. نقص الخبرة: العديد من المؤسسات والدول تفتقر إلى الخبرات اللازمة لوضع سياسات فعالة. التوازن بين الابتكار والتنظيم: التنظيم المفرط قد يعيق الابتكار، بينما النقص في التنظيم قد يؤدي إلى مخاطر.

السياق العربي

في العالم العربي، بدأت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية في وضع استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال: الإمارات: أطلقت استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، التي تركز على دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخاصة مع التركيز على الأخلاقيات. السعودية: رؤية 2030 تشمل مبادرات لتطوير الذكاء الاصطناعي مع إطار حوكمة يركز على الشفافية والمسؤولية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل نقص التشريعات الشاملة في بعض الدول العربية، ومحدودية الوعي العام بأهمية الحوكمة.

أمثلة عالمية

الاتحاد الأوروبي: أصدر قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act) الذي يصنف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب مستوى المخاطر ويفرض قواعد صارمة على التطبيقات عالية

المخاطر. الولايات المتحدة: تعتمد على نهج لامركزي مع تركيز على المبادئ الطوعية والتعاون بين القطاعين العام والخاص. اليونسكو: أصدرت توصيات أخلاقية للذكاء الاصطناعي، تم اعتمادها من قبل 193 دولة في عام 2021.

الخاتمة

حوكمة الذكاء الاصطناعي ضرورية لضمان استخدام هذه التقنية بطريقة تعود بالنفع على المجتمع مع تقليل المخاطر. تتطلب الحوكمة الفعالة تعاوناً دولياً، مشاركة أصحاب المصلحة (الحكومات، الشركات، المجتمع المدني)، وتطوير قوانين مرنة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية. في المنطقة العربية، هناك حاجة إلى تعزيز الوعي وتطوير الأطر القانونية لدعم الابتكار مع حماية حقوق الأفراد.

إحصائيات حول حوكمة الذكاء الاصطناعي

على المستوى العالمي

انتشار استراتيجيات الذكاء الاصطناعي: وفقاً لتقرير Ox-ford Insights لعام 2023، هناك أكثر من 40 دولة حول العالم لديها استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، مع تركيز معظمها في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. الاستثمار في الذكاء الاصطناعي: وفقاً لتقرير Statista، من المتوقع أن تصل الإيرادات العالمية لسوق الذكاء الاصطناعي إلى 300 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، مع زيادة الاستثمارات في الحوكمة لضمان الاستخدام المسؤول.

في المنطقة العربية

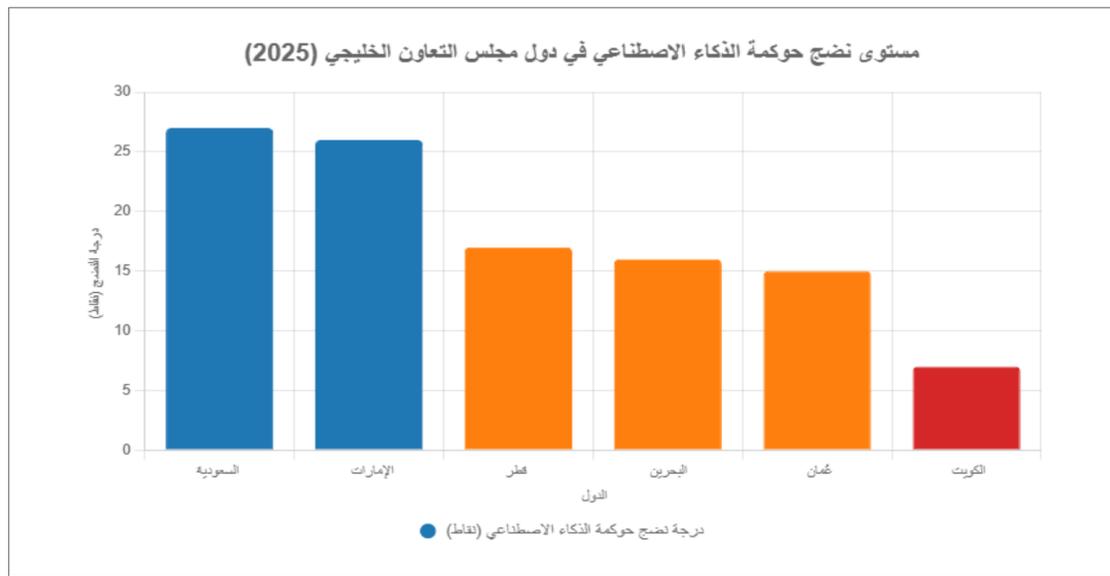
الثقة في الذكاء الاصطناعي: وفقاً لتقرير KPMG لعام 2025، 60% من المستطلعين عالمياً يرون أن الحوكمة القوية للذكاء الاصطناعي ضرورية لبناء الثقة في هذه التقنية.

حجم السوق: من المتوقع أن يتجاوز سوق الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 34 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، مع استثمارات كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي. الإمارات وسعودية تعتبران من الدول المتقدمة في حوكمة الذكاء الاصطناعي بدرجة تزيد عن 25 نقطة في تقرير Axellect لعام 2025.

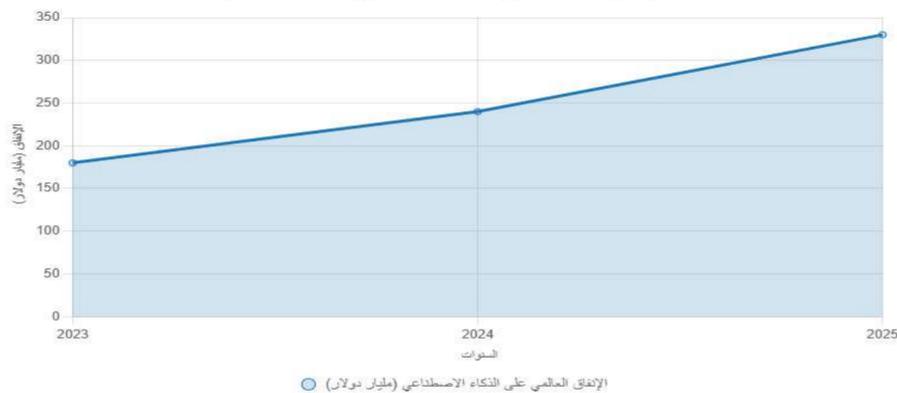
قطر والبحرين وعمان في مرحلة التطوير (17-15 نقطة)، بينما الكويت في مرحلة مبكرة (7 نقاط). التحديات: وفقاً لتقرير Axellect، 85% من الشركات السعودية تعاني من "صوامع البيانات" (data silos)، و37% تفتقر إلى آليات للكشف عن التحيز في البيانات، مما يعيق تطبيق حوكمة فعالة.

التأثير الاقتصادي: بحسب تقرير McKinsey، يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي بما يصل إلى 150 مليار دولار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، أي حوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي.

رسم بياني: مستوى نضج حوكمة الذكاء الاصطناعي في دول مجلس التعاون الخليجي



تطور الإتفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي (2025-2023)



هذا المخطط يوضح مستوى نضج حوكمة الذكاء الاصطناعي في دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على بيانات (Axellelect 2025). المخطط يعتمد على تصنيف الدول إلى متقدمة (السعودية والإمارات)، نامية (قطر، البحرين، عُمان)، وناشئة (الكويت).

تفسير المخطط:

يوضح المخطط أن السعودية والإمارات تتصدران دول الخليج في نضج حوكمة الذكاء الاصطناعي بدرجات عالية (فوق 25 نقطة)، مما يعكس استراتيجياتهما الشاملة في حماية البيانات والتشريعات.

دول مثل قطر والبحرين وعُمان في مرحلة التطوير، مع تقدم ملحوظ في السياسات ولكنها لا تزال تحتاج إلى تعزيز أطر الحوكمة.

الكويت في مرحلة مبكرة، مما يشير إلى حاجتها إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية والتشريعات.

ملاحظات إضافية

مصادر البيانات: الإحصائيات مستندة إلى تقارير Axell- (2025)، Statista (2025)، McKinsey (2023)، و (KPMG 2025).

محدوديات: البيانات الكمية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية الأخرى (خارج دول الخليج) محدودة، مما يعكس الفجوة في التوثيق والتقارير.

جدوى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لعام 2025

يشهد الذكاء الاصطناعي (AI) نموًا غير مسبوق، حيث أصبح محركًا رئيسيًا للابتكار عبر القطاعات المختلفة مثل الرعاية الصحية، التصنيع، الخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. مع توقعات بأن يصل حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي إلى أكثر من 1.8 تريليون دولار بحلول عام 2030، يعتبر الاستثمار في هذا المجال فرصة استراتيجية واعدة. يهدف هذا التقرير إلى تحليل جدوى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لعام 2025، مع التركيز على التكاليف، العوائد المتوقعة، المخاطر، والفرص في السوق العالمي والعربي، مدعومًا بإحصائيات ورسوم بيانية.

تحليل السوق والتوقعات لعام 2025

حجم السوق العالمي: وفقًا لتقارير حديثة، بلغ حجم الإنفاق على الذكاء الاصطناعي 240 مليار دولار في عام 2024، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 330 مليار دولار في 2025، بزيادة نسبتها حوالي 37%.

السوق العربي: تشير التوقعات إلى نمو السوق العربي في أن سوق الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيصل إلى 34 مليار دولار بحلول 2030، مع مساهمة كبيرة من دول مثل الإمارات والسعودية.

القطاعات الرئيسية:

الرعاية الصحية: تحسين التشخيص وتسريع التوثيق بنسبة 35%.

التصنيع: تقليل وقت التوقف بنسبة 73% وزيادة عمر المعدات بنسبة 12%.

الخدمات المالية: تقليل وقت معالجة المعاملات بنسبة 42%.

التجارة الإلكترونية: تحسين تجربة العملاء وزيادة الإيرادات عبر التسعير الديناميكي.

رسم بياني: الإتفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي (2023-2025)

تفسير المخطط: يوضح المخطط الزيادة المتسارعة في الإنفاق على الذكاء الاصطناعي، مما يعكس الطلب المتزايد على هذه التقنيات وجاذبيتها كفرصة استثمارية.

تكاليف الاستثمار في الذكاء الاصطناعي

وفقًا لتقرير Elected، تشمل التكاليف الأساسية لتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في الشركات (500 موظف كمتثال):

- تراخيص البرمجيات: 50,000 - 150,000 دولار.
- استشارات التنفيذ: 40,000 - 100,000 دولار.
- إعداد البيانات وتكاملها: 20,000 - 75,000 دولار.
- تدريب الموظفين: 10,000 - 25,000 دولار.
- الصيانة السنوية: 50,000 - 150,000 دولار.
- الإجمالي التقديري للاستثمار الأولي: حوالي 185,000 - 320,000 دولار، حسب القطاع وتعقيد التطبيق.

رسم بياني: توزيع تكاليف الاستثمار الأولي

تفسير المخطط: يبين المخطط أن تراخيص البرمجيات والصيانة السنوية تشكلان النسبة الأكبر من التكاليف، مما يستدعي تخطيطًا ماليًا دقيقًا لضمان استدامة الاستثمار.

العوائد المتوقعة

دراسات الحالة:

التصنيع: استثمار 275,000 دولار أدى إلى عائد سنوي 2.45 مليون دولار خلال 4.5 أشهر.

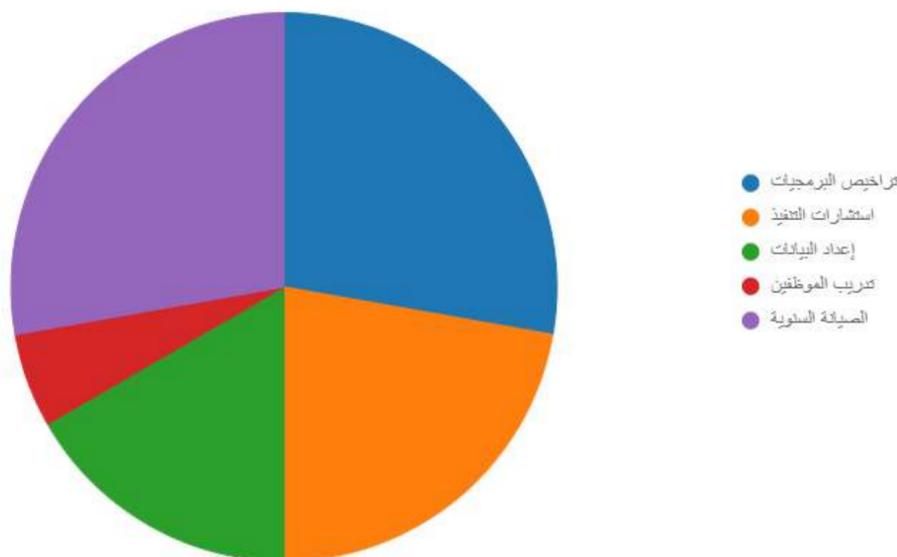
الخدمات المالية: استثمار 185,000 دولار حقق عائدًا سنويًا 2.37 مليون دولار خلال 3 أشهر.

الرعاية الصحية: استثمار 320,000 دولار أدى إلى عائد سنوي 4.9 مليون دولار خلال 2.5 شهر.

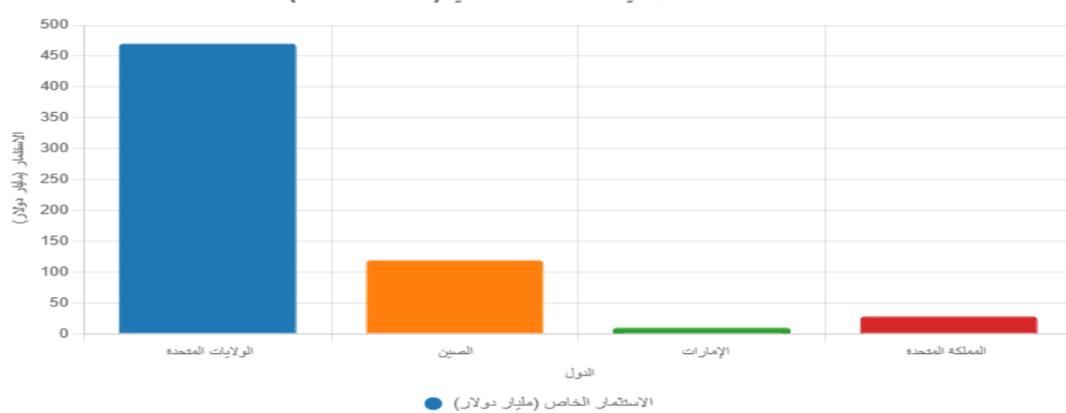
العائد على الاستثمار (ROI): تتراوح العوائد بين 300-1000% خلال 6 أشهر عند تطبيق استراتيجيات مدروسة.

المزايا غير المالية:

توزيع تكاليف الاستثمار الأولي في الذكاء الاصطناعي (متوسط تقديري)



الاستثمار الخاص في الذكاء الاصطناعي (2024-2013)



والصين على الاستثمارات، مع صعود الإمارات كلاعب إقليمي واعد.

توصيات للمستثمرين

إجراء دراسة جدوى دقيقة: تحليل السوق المستهدف، التكاليف الخفية، والعائد المتوقع ضروري لتجنب المخاطر. التركيز على القطاعات ذات العائد السريع: مثل التجارة الإلكترونية والرعاية الصحية.

الاستثمار في الأسهم الرائدة: مثل NVIDIA، Alphabet، و Microsoft التي تتمتع باستقرار مالي ونمو متوقع.

تبنى نهج مستدام: التركيز على الذكاء الاصطناعي الشفاف والمتوافق مع اللوائح التنظيمية.

الخلاصة

يعتبر الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لعام 2025 فرصة ذهبية بسبب النمو المتسارع للسوق، العوائد المرتفعة، والطلب المتزايد. ومع ذلك، يتطلب الأمر تخطيطًا دقيقًا للتغلب على التحديات مثل التكاليف العالية واللوائح التنظيمية. في المنطقة العربية، تبرز دول الخليج كوجهات استثمارية واعدة، مدعومة بمبادرات حكومية قوية. من خلال الاستثمار الاستراتيجي والمدروس، يمكن تحقيق عوائد مالية كبيرة ومستدامة.

مصادر:

تقرير (Electe 2025)

تقرير (AI Arabiya 2024)

تقرير (Unite.AI 2024)

تقرير (Ertikaa 2025)

تقرير (Cleverence 2025)

تحسين الكفاءة التشغيلية.

زيادة رضا العملاء والموظفين.

التميز التنافسي في السوق.

المخاطر والتحديات

التحديات التقنية: صوامع البيانات (85% من الشركات السعودية تواجه هذه المشكلة) والتحيز في البيانات (37% تفترق إلى آليات الكشف عنه).

اللوائح التنظيمية: مع وجود أكثر من 700 مبادرة تنظيمية عالميًا، قد تواجه الشركات تحديات في الامتثال.

التكاليف المرتفعة: استثمارات البنية التحتية وتدريب النماذج قد تكون باهظة، خاصة للشركات الصغيرة.

نقص المواهب: الحاجة إلى خبراء متخصصين قد تؤدي إلى تأخير في التنفيذ.

الفرص في السوق العربي

دول الخليج: السعودية والإمارات تقودان المنطقة في حوكمة الذكاء الاصطناعي، مع استثمارات حكومية كبيرة (مثل مبادرات رؤية 2030).

أفكار مشاريع واعدة:

منصات تحليل مشاعر العملاء.

أنظمة تسعير ديناميكي.

تطبيقات تعليم اللغات التفاعلية.

دعم التمويل: الشركات الناشئة في الذكاء الاصطناعي تجذب تمويلات بسهولة بسبب الطلب المتزايد.

رسم بياني: مقارنة استثمارات الذكاء الاصطناعي في دول مختارة (2013-2024)

تفسير المخطط: يظهر المخطط هيمنة الولايات المتحدة

لطلبة الجامعات من عملاء PRIME

بنك بوبيان يجدد شراكته الاستراتيجية مع Baims لتعزيز تجربة التعليم الرقمي



يوسف الحسيني:

• **Baims AI تقنية**
تعزز من استيعاب
الطلبة وتجعل
تجربتهم الدراسية
أكثر تفاعلاً

التجربة مختلفة ومليئة بالقيمة. ومع تجديد شراكتنا مع Baims، نمنحهم بعداً إضافياً في رحلتهم الجامعية من خلال ربطهم بمنصات تعليمية محلية واعدة، وبذلك تترسخ PRIME كأحد أبرز نماذج بوبيان في مخاطبة الشباب. في سياق متصل أعرب الرئيس التنفيذي لـ Baims يوسف الحسيني عن اعتزازه باستمرار التعاون مع بنك بوبيان، قائلاً: "سعداء بشراكتنا المستمرة مع بنك بوبيان، المؤسسة الرائدة والتي تشكل نموذجاً في دعم الشباب وتمكينهم أكاديمياً. هذا التعاون يأتي ليكمل استراتيجية Baims في توفير حلول تعليمية رقمية مبتكرة تخدم شريحة واسعة من الطلبة الجامعيين وتمنحهم تجربة متكاملة ترتقي بقدراتهم وتواكب تطوراتهم المستقبلية." وأضاف: "نحرص في Baims على تطوير خدماتنا باستمرار عبر اعتماد حلول تعليمية حديثة مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل Baims AI Q&A والتي تتيح للطلبة الاستفادة من ملخصات ومراجعات فورية، تعزز استيعابهم وتجعل تجربتهم الدراسية أكثر تفاعلاً ومرونة. كما نعمل على تعزيز نطاق هذه الخدمات من خلال التعاون مع المدارس الخاصة لتقديم مزايا إضافية لطلبتنا، إلى جانب تنظيم جلسات ومحاضرات شهرية تستهدف تلبية احتياجات شريحة أوسع من الطلبة، بما يعزز مكانة Baims كمنصة تعليمية رائدة تعكس رؤية حديثة للتعليم الرقمي."



عبدالله الكندري:

• **PRIME و Baims**
شراكة ترسم
ملامح تجربة
تعليمية رقمية
متكاملة

الطالب الجامعي عبر حلول مبتكرة، ويوفر له فرصاً أوسع لتنمية قدراته وصقل مهاراته بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، وتجديد شراكتنا مع Baims يعكس هذا التوجه ويدعم رؤيتنا المستقبلية.

وأكد المطوع أن بنك بوبيان يمتلك بيئة تمكين استثنائية لقطاع شركات التكنولوجيا الناشئة، باعتبارها محركاً أساسياً للابتكار وتسريع وتيرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتطويرها بحلول تعزز المنظومة الابتكارية وتغيّر واقع الأعمال.

PRIME الشباب في صميم أولوياتنا

من جانبه قال مساعد المدير في إدارة شرائح العملاء، عبدالله الكندري «في بنك بوبيان ننظر إلى عملاء PRIME كشريحة تمثل الحاضر والمستقبل في آن واحد كونهم طاقات شابة تحمل طموحات كبيرة تتطلب منا تواصل مستمرًا وفهماً عميقاً لتوجهاتهم. ومن هنا تأتي شراكتنا مع Baims كجزء من استراتيجية شاملة تضع الشباب في صميم أولوياتنا، من خلال مبادرات تعكس أسلوب حياتهم الرقمي وتمنحهم قيمة مضافة حقيقية تدعم مسيرتهم الأكاديمية.»

وأضاف: "PRIME تمثل تجربة متكاملة صممت لتكون أسلوب حياة للطلبة، حيث تجمع بين الحلول المالية المبتكرة، وباقات حصرية من العروض والخصومات تجعل



سلمان المطوع:

• **استمرار التعاون**
مع التطبيقات
الرائدة مثل Baims
امتداد لرؤية بوبيان
في الابتكار

في إطار استراتيجيته لدعم الشباب والاهتمام برحلتهم الدراسية، أعلن بنك بوبيان عن تجديد شراكته الاستراتيجية مع منصة Baims التعليمية، المنصة الكويتية الرائدة في مجال التعليم الرقمي ضمن مبادرات وشراكتنا بوبيان لدعم طلبة الجامعات من عملاء PRIME.

وقال مساعد مدير إدارة الشراكات والابتكار في بنك بوبيان، سلمان المطوع "استمرار الشراكة مع منصة Baims التعليمية نواصل من خلاله خطواتنا نحو تعزيز مسار التحول الرقمي في قطاع التعليم، عبر حلول ذكية تساهم في دعم الطلبة الجامعيين خلال رحلتهم الدراسية. وأضاف "أهم ما يميز هذه الشراكة هو التطورات المتسارعة التي تشهدها منصة Baims، والتي توفر للطلبة منظومة متكاملة من الأدوات التعليمية تشمل الفيديوهات المسجلة والمباشرة، والتواصل المباشر مع نخبة من المدرسين المعتمدين، إلى جانب مواد تدريبية وأدوات تقييم ذاتي وخدمات جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي."

بوبيان منصة لتمكين الابتكار

وأشار إلى أن التكنولوجيا أصبحت اليوم داعماً أساسياً للتكامل المؤسسي ووسيلة لإعادة صياغة التجربة التعليمية لتكون أكثر فاعلية وتكاملاً. وفي هذا الإطار، تؤكد أن التعليم الرقمي توجه استراتيجي يثري تجربة

يستمر حتى 27 سبتمبر الجاري في أرض المعارض

بيت التمويل الكويتي يستعرض خدماته التمويلية في معرض Auto World Show



وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان في جناح بيت التمويل الكويتي



الاجابة على استفسارات العملاء



جناح البنك

يشارك بيت التمويل الكويتي في معرض Auto World Show كشريك استراتيجي للمعرض الذي يستمر من 22 حتى 27 سبتمبر الجاري في أرض المعارض بمشرف، انطلاقاً من حرصه على تقديم أفضل الحلول والمزايا التمويلية المتنوعة لعملائه، والمشاركة في هذه الأحداث والفعاليات الاقتصادية المختلفة.

وشهد حفل الافتتاح حضور وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان.

ويشهد معرض Auto World Show وهو أكبر معرض سيارات في الكويت، تواجد جميع العلامات التجارية تحت سقف واحد مما يوفر العناء والتعب على الحضور ويوفر فرصة لعشاق السيارات للتعرف على أحدث التطورات في قطاع السيارات بالإضافة إلى العروض المميزة التي يقدمها بيت التمويل الكويتي لعملائه في هذا المجال.

ويتواجد في جناح بيت التمويل الكويتي في المعرض فريق متخصص من موظفي البنك، للرد على استفسارات العملاء والزوار، وتقديم شرح عن الخدمات التمويلية التي يقدمها بيت التمويل الكويتي للعملاء وتشمل جميع متطلبات شراء وتأجير السيارات الجديدة أو السيارات المستعملة.

ويعتبر المعرض كذلك فرصة يقوم من خلالها بيت التمويل الكويتي بالتواصل مع العملاء مباشرة، بالإضافة إلى مجموعة الشركات المتواجدة وعرض خدماته التمويلية، وتنمية علاقات التعاون والتنسيق المشترك مع الموردين والتجار وتنشيط أعمال الوكلاء والموردين، وتساهم المشاركة في المعرض في دعم السوق المحلي فيما تمنح العملاء العديد من المزايا التي تحقق طموحاتهم وتلبي احتياجاتهم، في إطار مساعي بيت التمويل الكويتي في تقديم أفضل الخدمات للعملاء بما يساهم في المحافظة على قاعدة العملاء الواسعة، وكذلك استقطاب عملاء جدد، وزيادة الحصة السوقية وإبراز دوره كمساهم في دفع عجلة الاقتصاد.

ويتزامن المعرض مع حملة العودة للمدارس التمويلية تحت عنوان « KFH AUTO/ حلول تمويلية متنوعة » بمناسبة العودة الى المدارس وتستمر حتى نهاية شهر سبتمبر في جميع معارض بيت التمويل الكويتي ، ويقدم من خلالها العديد من المزايا من بينها 0% أرباح على مجموعة مختارة من العلامات التجارية للسيارات الجديدة، بالإضافة إلى عروض مشتركة على مجموعة مختارة من السيارات الجديدة والتي تلبي حاجة شرائح العملاء من السيارات الفارهة والسيارات الاقتصادية

للميل الاستفادة من بيع المركبة دون الحاجة إلى شراء مركبة أخرى.

ويمكن لعملاء التمويل مقابل ضمان مالي للسيارات الاستفادة من فترة السداد المرنة التي تمتد إلى 10 سنوات وأرباح تنافسية وبرامج سداد متنوعة، ويمنح هذا التمويل للأفراد مقابل ضمان مالي كامل على المديونية الإجمالية، ويكون الحجز على ودائع ثابتة للعميل، ويوفر هذا المنتج تغطية الاحتياجات التجارية للعملاء الأفراد من سيارات وقوارب ودراجات، إذ أن سقف التمويل مفتوح ويحدد بقيمة الوديعة، مع توافر مجموعة من الامتيازات الأخرى للمنتج منها سريان أرباح الوديعة للعميل طوال فترة الائتمان، وسرعة الإنجاز وأرباح تنافسية.

وذلك بالتعاون مع مختلف وكالات السيارات، إضافة على ذلك يقدم بيت التمويل الكويتي أسعار تنافسية على مجموعة متنوعة من السيارات ضمن منتج التأجير مع الصيانة، وكذلك على السيارات المستعملة.

ويوفر بيت التمويل الكويتي خدمة بيع الأمانة (اعرض سيارتك بمعارض بيت التمويل الكويتي) وهي من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك لعملائه من خلال معارضه المنتشرة في مختلف المناطق في دولة الكويت، حيث يقوم العميل بتفويض بيت التمويل الكويتي لبيع المركبة من خلال المعارض والقنوات البيعية المتاحة.

إضافة إلى ذلك، يقدم بيت التمويل الكويتي خدمة تقييم السيارات والتي تعتبر أيضاً من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك لعملائه، ومن خلال هذه الخدمة يمكن

البنك يمتلك أكبر قاعدة بيانات عقارية إلكترونية في الكويت لخدمة المستثمرين والمطورين

KIB يقدم دراسات جدوى بمعايير دولية تدعم قرارات الاستثمار العقاري

قسم الاستشارات بالبنك يضم فريقاً من الخبراء في مجال الهندسة والاستشارات العقارية يمتلك خبرة واسعة ومعرفة عميقة بالسوق العقاري في دولة الكويت، مما يضمن تقديم حلول مخصصة تتماشى مع طلبات السوق المحلي. نحن ندرك أن كل مشروع عقاري فريد من نوعه، لذا فإننا نعتمد على ثلاث ركائز أساسية تجمع ما بين العلم والفن والخبرة، حيث إن دراسة الجدوى وتقييم المشروع يعتمد على الفن المطبق بأساليب علمية للوصول إلى قيمة عادلة للعقار أو تصور كامل لمشروع مستقبلي».

وأوضح الصالح أن القسم يسعى أيضاً إلى تعزيز الوعي لدى القطاعين العام والخاص بأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقليل مخاطر السوق ورفع احتمالات نجاح المشاريع، مشيراً إلى أن الاعتماد على بيانات عقارية موثوقة يُعدّ من أبرز متطلبات المعايير الدولية. وفي هذا السياق، أشار إلى أن البنك قام مؤخراً بإنشاء أكبر قاعدة بيانات عقارية إلكترونية في دولة الكويت، تضم بيانات جوهرية تمتد منذ تأسيس البنك في 1976م وحتى عامنا الحالي، ما يمثل مرجعاً استراتيجياً للدراسات والقرارات التمويلية والاستثمارية.

وعُدّد الصالح سلسلة الخدمات الأخرى التي يقدمها قسم الاستشارات العقارية لدى «KIB»، من بينها متابعة المشاريع قيد الإنشاء والتأكد من التزام المستثمرين برخص البناء ومواد البناء المستعملة، كما يتولّى القسم دراسة المشاريع الإنشائية لقسم تمويل الشركات ومعاينة هذه المشاريع لاعتماد خطابات الضمان للشركات المنفذة لعقود البناء والتأكد من مدى الالتزام بجدول تنفيذ أعمال المشاريع. كما يتميز KIB بإنشاء آلية للتصنيف العقاري فريدة من نوعها تستخدم لأول مرة بالقطاع المصرفي في دولة الكويت للحد من مخاطر التمويل والاستثمار.



فهد عادل الصالح

والدخل المتوقعين للمشاريع بشكل شفاف ودقيق يتيح للعملاء فهم الجدوى المالية لمشاريعهم. وقال مدير أول للاستشارات العقارية والحلول الرقمية في بنك الكويت الدولي (KIB) المهندس / فهد عادل الصالح: «إن

في ظلّ التغيّرات المتسارعة التي يشهدها السوق العقاري في دولة الكويت، يواصل قسم الاستشارات العقارية في بنك الكويت الدولي (KIB) أداء دور محوري في تقديم دراسات جدوى عقارية شاملة تتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة، بما يعزّز ثقة المستثمرين ويدعم قراراتهم الاستثمارية. ويُعتبر قسم الاستشارات العقارية في KIB من أبرز الأقسام المتخصصة في تقديم خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع العقارية في دولة الكويت، حيث يسعى من خلال خدماته إلى تزويد عملائه بأدوات تحليل دقيقة وشاملة تساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، مما يساهم في تحقيق أهدافهم المالية ويحدّ من مخاطر الاستثمار العقاري.

ويقدّم KIB، بخبرته التي تمتد لأكثر من خمسين عاماً دراسات جدوى عقارية تتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) وقواعد التقييم العالمية للمعهد الملكي للمساحين القانونيين (RICS). وتضمن هذه المعايير أن جميع الدراسات التي يقدمها البنك تتسم بالدقة والموثوقية والشفافية، مما يعزّز ثقة العملاء في البيانات والتوصيات المقدّمة.

وتشمل خدماته تحليل السوق وتقييم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المشاريع العقارية بكافة أنواعها، بما في ذلك القطاع السكني، الاستثماري، التجاري، الصناعي، بالإضافة إلى المشاريع التعليمية، مثل المدارس والجامعات، والعقارات الطبية مثل العيادات والمستشفيات الخاصة. وتعتمد دراسة الجدوى للمشاريع على دراسة التوازن ما بين العرض والطلب، وتحديد مستويات الإيجارات المتوقعة، وتحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمشاريع المقترحة، مما يعكس تصوراً واضحاً عن التكلفة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الإعلام السعودي شاهدًا على 95 عامًا من التطوير والنهضة

تقرير W7Worldwide للاستشارات الاستراتيجية والإعلامية



حلّ اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في الثالث والعشرين من سبتمبر، حاملًا معه ذكريات 95 عامًا من الوحدة والعتاء والنهضة الشاملة، منذ أن وُحد الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - هذا الكيان العظيم تحت راية واحدة، ويأتي احتفال هذا العام مميّزًا بالطريقة الملهمة التي يروي بها الإعلام السعودي قصة التطور الوطني، عبر أدوات الاتصال التي تطوّرت جنبًا إلى جنب مع المملكة.

فمن انطلاقة أول إذاعة في جدة، إلى المنصات الرقمية التي تصل اليوم إلى العالم بأسره، شهدت المملكة مسيرة إعلامية مبهرة ساهمت في ترسيخ الهوية الوطنية وتوثيق الإنجازات، لتكون شريكًا حاضرًا في كل مرحلة من مراحل التحول التاريخي.

بداية الإعلام

بدأت القصة في التاسع من ذي الحجة عام 1368هـ، عندما انطلق أول بث إذاعي سعودي من جدة، بصوت الملك عبدالعزيز - رحمه الله - في رسالة ترحيبية بالحجاج إلى الأراضي المقدسة، كانت تلك اللحظة بداية لبناء شبكة إعلامية وطنية تصل اليوم إلى ملايين المتابعين حول العالم.

وقبل ذلك بثماني سنوات، أصدرت صحيفة «أم القرى» عددها الأول عام 1924 في مكة المكرمة، لتكون أول شاهد مطبوع على مسيرة بناء الدولة السعودية الحديثة، ومنذ ذلك الحين توالى الصحف والإذاعات لترسخ رؤية وطنية مفادها أن الإعلام أداة أساسية لنقل الأخبار وتوثيق الإنجازات وتعزيز الهوية.

توثيق النهضة

مع انطلاق البث التلفزيوني الرسمي عام 1965 من الرياض وجدة، دخل الإعلام السعودي مرحلة جديدة من التأثير؛ إذ وثّق بالصوت والصورة بناء المدن الحديثة، وافتتاح المشاريع الكبرى، ونمو القطاعات الاقتصادية، كما نقل الأناشيد الوطنية وكلمات القادة، ليصنع مشهدًا إعلاميًا موحدًا يعزز الانتماء الوطني.

ومع كل مناسبة، كانت عدسات الكاميرات تجوب أرجاء المدن، تلتقط اللحظات التاريخية، وتوثق الاحتفالات الشعبية، وتروي حكايات الوطن، ليتحوّل التلفزيون إلى أرشيف مصوّر للحلم السعودي وهو يتحقق، وذاكرة جماعية توحد أبناء الوطن من أقصى الشمال إلى الجنوب.

إعلام تفاعلي

وبدايةً من القرن الحادي والعشرين، شهد الإعلام السعودي تحولًا نوعيًا؛ إذ تطورت القنوات التلفزيونية جنبًا إلى جنب مع الصحافة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، لتفتح آفاقًا غير مسبوقة للتعبير والمشاركة، فلم يعد المواطن مجرد متلقٍ للرسالة الإعلامية، بل أصبح صانعًا لها، يروي قصته بطريقته، ويساهم في رسم صورة وطنه أمام العالم.

تحوّل الإعلام إلى ساحة للتواصل والمشاركة تُروى فيها ملايين القصص يوميًا عبر تغريدة، أو صورة، أو مقطع فيديو قصير، وحتى الاحتفالات الوطنية تحولت من عروض رسمية إلى مساحة للإبداع الجماعي يشارك فيها الملايين على منصات مثل «إكس»، و«إنستغرام»، و«تيك توك»، و«سناب شات».

ففي كل منشور، يحتفل المواطنون بطريقتهم: يعرضون أزياءهم الوطنية، ويوثقون لحظات الفرح مع عائلاتهم، ويعبرون عن حبهم للوطن.

هوية بصرية

في كل عام، تُطلق الجهات الرسمية هوية بصرية وطنية موحدة، تعبّر عن روح المناسبة وتعكس تطورات المملكة، وتظهر في التصميمات والألوان والخطوط، لتوحد الرسائل الوطنية في مختلف المناطق، وتتحول إلى مشهد بصري شامل يزيّن الشوارع والمباني، ويملأ المنصات الرقمية واللوحات الإعلانية وحتى تفاصيل الحياة اليومية.

وجاء شعار اليوم الوطني الـ95 «عزنا بطبعنا» ليجسد السمات الأصيلة التي تميّز الشخصية السعودية، فبطابع متجدّرة في الكرم والجود والأصالة والطموح والفرعة، يعكس السعودي هويته الوطنية في سلوكه وتعامله ورؤيته، مواصلاً مسيرته نحو مستقبل يليق بوطنه وشعبه.

فن الإنفوجرافيك

في عصر المحتوى البصري السريع، برز الإنفوجرافيك كأداة مبتكرة لرواية قصة النجاح السعودي، فبدلاً من التقارير المطوّلة والأرقام المعقدة، اتجهت الجهات الحكومية إلى استخدام الرسوم البيانية والألوان الزاهية لسرد قصص التنمية وإنجازات رؤية 2030 بأسلوب مبسط وجذاب.

هذا التحول مكّن المواطن من متابعة نسب التوظيف، وعدد



وفي المجال الرياضي والرياضات الرقمية، وقّعت المملكة شراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية لإقامة أول «ألعاب أولمبية إلكترونية» في الرياض عام 2027، ضمن اتفاق مدته 12 عامًا، ما يعزز ريادتها في رياضات الجيل الجديد، كما شارك 8 رياضيين سعوديين لأول مرة في دورة الألعاب الآسيوية الشتوية «هاربين 2025»، في خطوة تعكس تنوّع الاهتمامات الرياضية وتوسيع التمثيل الدولي.

أما في قطاع السياحة، فقد دشّنت المملكة مشروع «منتجع سودة بيكس» في أعلى قمة جبلية، باستثمارات تجاوزت 7.7 مليار دولار، ليكون نموذجًا للسياحة البيئية الذكية، كما تواصل المملكة استعداداتها لاستضافة كأس العالم 2034، عبر تطوير «ملعب الملك سلمان الدولي» في الرياض بسعة 92 ألف متفرج، والمخطط افتتاحه عام 2029 كصرح رياضي وثقافي عالمي.

وفي إطار التزامها بالتنمية المستدامة، أعلنت المملكة عن استثمارات تتجاوز 8.3 مليار دولار لإنتاج 15 غيغاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ضمن استراتيجية للوصول إلى 50% من احتياجاتها الكهربائية من المصادر المتجددة بحلول 2030، كما تواصل «مبادرة السعودية الخضراء» تنفيذ أكثر من 85 مشروعًا بيئيًا، تشمل زراعة ملايين الأشجار، واستعادة التنوع البيولوجي، بهدف تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

مستقبل وطن

اليوم، وبعد مرور 95 عامًا على توحيد المملكة، نقف أمام مشهد إعلامي يجمع بين الأصالة والتجديد؛ حيث بات الإعلام شريكًا في صناعة المستقبل، ومرآة تعكس نبض وطنٍ يمضي بخطى وثيقة نحو تحقيق رؤية 2030، ولقد غدا الإعلام السعودي، بتقنياته الذكية ورسائله الواعية، نافذةً على الحاضر، وبوصلةً نحو الغد، وصوتًا صادقًا يروي حكاية النجاح، وشريكًا دائمًا في بناء المملكة التي نحلم بها جميعًا.

المشاريع المنجزة، وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب نمو الاقتصاد الأخضر، في تجربة بصرية مختصرة تختزل كثيرًا من التفاصيل، وتحوّل الأرقام إلى قصة يمكن قراءتها بنظرة واحدة.

إعلام ذكي

ومع دخول عصر الذكاء الاصطناعي، تطورت أدوات الاتصال بشكل غير مسبوق، حيث بدأت المؤسسات الإعلامية في توظيف تقنيات حديثة لإنتاج محتوى مرئي وصوتي ذكي يعزز رسالتها ويصل إلى الجمهور بدقة، كما أصبح من الممكن تحليل المشاعر العامة، وقياس التفاعل مع الحملات أو المنشورات، وتخصيص الرسائل وفقًا للفئة العمرية والموقع الجغرافي.

ومن أبرز هذه التقنيات: الفيديو التفاعلي الذكي الذي يمنح المشاهد خيارات مخصصة، إلى جانب الترجمة الفورية والتعليق الصوتي الاصطناعي، ما جعل الحكاية الوطنية تُروى بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الإعلام، ومكّن الجهات الرسمية من التواصل مع مختلف شرائح المجتمع بأساليب تناسب كل فئة.

صوت الوطن

وبهذه المناسبة، ذكرت شركة W7worldwide للاستشارات الإعلامية والاستراتيجية، قائلة «في اليوم الوطني الخامس والتسعين، نهني قيادتنا الرشيدة وشعبنا الكريم، مجددين العهد على الولاء والانتماء، لقد كان الإعلام وما زال، شاهدًا حيًا على مسيرة المملكة الطموحة، ووسيلة رئيسية لنقل إنجازاتها إلى العالم، واليوم، مع تسارع التحول الرقمي وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتجدد مسؤوليتنا في تبني أحدث الأدوات الذكية التي تمكّننا من رواية قصة الوطن بلغة المستقبل، وتعزيز الهوية الوطنية بأساليب تواكب أهداف رؤية 2030».

إنجازات 2025

وقد شهد عام 2025 تسارعًا ملحوظًا في تنفيذ مشاريع كبرى تجسّد طموحات رؤية 2030، فعلى صعيد التحول الرقمي والمدن الذكية، برز مركز العمليات الذكية (Smart ROC) في الرياض كنموذج رائد في مراقبة البنية التحتية وحركة المرور والسلامة، ما ساهم في خفض الازدحام بنسبة 36% خلال الفعاليات الكبرى الأخيرة.

في الوقت ذاته، تمضي المملكة في تطوير مدن المستقبل مثل «ذا لاين» و«نيوم»، المعتمدة على الطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة، لتأسيس منظومة حضرية مستدامة.

في إطار التزامها المتواصل بدعم الشباب الكويتي

«إنفست جي بي» تشارك في معرض الحمراء الثاني للتوظيف



من اليمين- محمد عابد وناظم الغبرا وسارة المزيني وعمار حاجية وأحمد البراك في صورة جماعية

بثقافة مؤسسية قائمة على الشمولية والتطوير الوطني والاستثمار في رأس المال البشري، حيث تمثل النساء %43 من الموظفين، فيما تصل نسبة الكوادر الوطنية «التكويت» %70 من إجمالي فريق العمل.

وقد أسهمت ثقافة العمل المبتكرة في «إنفست جي بي» في تحقيق إنجازات ملحوظة على مستوى بيئة العمل، شملت ارتفاع معدلات الاحتفاظ بالموظفين وتحسن مؤشرات الأداء في مختلف الإدارات.

واختتمت المزيني قائلة: «في إنفست جي بي لا نبنى مجرد بيئة عمل، بل نؤسس مجتمعا مهنيا متكاملًا. ثقافتنا تستند إلى التطور المستمر والهدف المشترك، وكل ذلك يساهم بشكل مباشر في تميزنا كشركة رائدة.»

InvestGB
إنفست جي بي

متعددة تشمل تمكين الشباب وتحسين بيئة العمل. ومن خلال برامج التدريب والتطوير، توفر الشركة فرصا عملية للطلاب والخريجين لاكتساب المهارات التي يحتاجها سوق العمل، مما يعزز استراتيجيتها في الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق نمو مستدام. وأشارت المزيني إلى أن «إنفست جي بي» تتمتع

في إطار التزامها المتواصل بدعم الشباب الكويتي وحرصها على التواصل الفعال مع الخريجين والمهنيين، شاركت شركة الخليج كابيتال للاستثمار «إنفست جي بي»، الذراع الاستثمارية لبنك الخليج، في معرض الحمراء الثاني للتوظيف الذي أقيم الأسبوع الماضي في مركز الحمراء للتسوق، بمشاركة أبرز الشركات من القطاعين العام والخاص، لتوفير منصة حيوية للتوظيف والتواصل المهني.

وخلال المعرض، قام فريق الموارد البشرية في «إنفست جي بي» بتعريف الزوار بالشركة، كما وفر لهم فرصة الحصول على صورة شخصية احترافية مجانية، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والنصائح المتعلقة بكتابة السير الذاتية على منصة LinkedIn. كما شارك ممثلون من إدارات مختلفة في الشركة، بما في ذلك إدارة الأصول، إدارة الثروات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، لتعريف الحضور بفرص العمل والتطوير المتاحة. وأعربت نائب رئيس أول الموارد البشرية في «إنفست جي بي»، سارة المزيني، عن أهمية المشاركة في مثل هذه الفعاليات، قائلة: «نرى في معارض التوظيف إحدى أبرز الوسائل للتواصل مع الخريجين والمهنيين والتعرف على احتياجات سوق العمل.»

وأضافت المزيني: «إنفست جي بي تؤمن بأهمية رأس المال البشري كعامل أساسي لتقديم أفضل الخدمات لعملائها. لذا، فإن تعزيز بيئة عمل صحية، داعمة ومحفزة يعد ركيزة أساسية لتحقيق النجاح المستدام على المدى الطويل. نحن نحرص دائما على استقطاب ودعم المواهب الوطنية الشابة الطموحة والراغبة في العمل في القطاع الاستثماري.»

كما شددت على أن «إنفست جي بي» تواصل التزامها بدعم المجتمع وتنميته من خلال مبادرات



من خلال المعرض

الشركة التجارية العقارية تحتفل بيوم التنظيف العالمي من خلال المشاركة في حملة تنظيف الشواطئ



وفي ختام حديثه، توجه معرفي بالشكر لجميع المشاركين والمتطوعين الذين ساهموا في إنجاح هذه الفعالية، داعياً الجميع لمواصلة العمل معاً من أجل حماية بيئتنا الطبيعية.

بتضافر الجهود وعدد الجهات والمتطوعين المشاركين معنا، ونتطلع لمشاركات أكثر في المستقبل لنشر ثقافة التطوع وخدمة المجتمع.»

في إطار التزامها المستمر بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، وبمناسبة يوم التنظيف العالمي، ساهمت الشركة التجارية العقارية بالتعاون مع منظمة سبرد ذا باشن الجهة المنظمة للفعالية بنسخة دولة الكويت، في إقامة حملة تنظيف للشواطئ يوم السبت الموافق 20 سبتمبر 2025، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بأهمية المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث والتصدي لمشكلة النفايات غير المُدارة. أقيمت الفعالية على شاطئ أبراج الكويت بحضور الرئيس التنفيذي للشركة التجارية العقارية، المهندس/ عبد المطلب معرفي، حيث شهد الموقع مشاركة أكثر من 270 متطوعاً من إجمالي أكثر من 1,700 متطوعاً توزعوا على مختلف مناطق الكويت.»

وقد أسفرت الحملة عن جمع كميات كبيرة من النفايات والمخلفات تُقدَّر بحوالي 2.8 طن، الأمر الذي ساهم بشكل ملموس في تحسين البيئة البحرية. وتعكس هذه المشاركة روح العطاء والاهتمام بالبيئة، كما تؤكد أهمية تضافر الجهود للحفاظ على نظافة البيئة وصون مواردها الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.»

كما تم توزيع حقائب صديقة للبيئة للتشجيع على أسلوب حياة يدعم الاستدامة ويساهم في نشر الوعي البيئي في المجتمع.

أعرب المهندس/ عبد المطلب معرفي الرئيس التنفيذي للشركة التجارية العقارية عن سعادته بنجاح هذه الحملة قائلاً: «نحن فخورون جداً بالمشاركة في هذه الحملة، حيث إن التعاون بين فريقنا والمتطوعين المحليين أظهر قوة العمل الجماعي وأهمية التزامنا تجاه حماية بيئتنا. كما عززت هذه المشاركة ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة وخارجها، ونأمل أن تكون حافزاً للجميع لمواصلة الجهود في حماية البيئة.»

وأضافت د. فاطمة الموسوي، الممثل الرسمي لدولة الكويت في الحملة والمدير التنفيذي لمشروع «كفو»: «نفتخر

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



تأكيداً على دوره الريادي في دعم الخطة الوطنية الرقمية وتحقيق رؤية الكويت 2035

بنك برقان يطلق برنامجاً تدريبياً متخصصاً في التحول الرقمي لموظفي وزارة الداخلية



العميد أنور أحمد اليتامى، رئيس قطاع الموارد البشرية وتقنية المعلومات بوزارة الداخلية، والسيد/ نقيب أمين، مدير عام- الموارد البشرية والتطوير للمجموعة في بنك برقان والسيدة/ دانة فيصل الجاسم، مدير عام إدارة الاتصالات المؤسسية في بنك برقان خلال زيارة البنك



السيد/ نقيب أمين، مدير عام- الموارد البشرية والتطوير للمجموعة في بنك برقان



فريق وزارة الداخلية مع فريق بنك برقان



العميد أنور أحمد اليتامى، رئيس قطاع الموارد البشرية وتقنية المعلومات بوزارة الداخلية مكرماً السيد/ نقيب أمين، مدير عام- الموارد البشرية والتطوير للمجموعة بالنيابة عن بنك برقان



السيد/ براك المطر، مدير عام- نظم المعلومات في بنك برقان

في مجال التعلّم وتطوير المواهب، حيث جرى تصميمه ليتماشى مع أنماط التعلّم المختلفة لدى المشاركين، بما يضمن أعلى مستويات التفاعل والاستفادة على المدى الطويل، وتمكينهم من قيادة مسيرة التحول الرقمي داخل إداراتهم. ويتناول البرنامج محاور رئيسية، مثل تطوير البرمجيات، تنمية مهارات التفكير التحليلي وحلّ المشكلات، إلى جانب استعراض أفضل الممارسات العالمية في تصميم التطبيقات الآمنة.

تجدر الإشارة إلى أن بنك برقان كان قد أطلق في وقت سابق من هذا العام معسكر «Data Champion» داخل البنك، الذي يُعد الأول من نوعه في الكويت، بهدف تأهيل موظفيه من مختلف الإدارات بمهارات متقدمة في تحليل البيانات، بما يمكنهم من استنباط الرؤى الدقيقة واتخاذ قرارات أكثر ذكاءً وتسريع عجلة الابتكار المرتكز على العميل. وتأتي هذه المبادرة، إلى جانب غيرها من المبادرات النوعية، لتجسد استراتيجية بنك برقان الراسخة في مجال التحول الرقمي ورؤيته المستقبلية القائمة على نقل خبراته إلى مختلف المؤسسات داخل دولة الكويت.



السيد/ بشار القطان، مدير تنفيذي - إدارة التعلّم وتطوير الكفاءات في بنك برقان

برقان بتطوير الكفاءات الوطنية والمساهمة في دفع عجلة التقدّم نحو تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035. إننا على يقين بأن التعاون الفاعل بين القطاعين العام والخاص يعتبر السبيل الأمثل لتسريع خطوات التنمية وبناء اقتصاد متين يعزز مكانة الكويت كمركز أعمال إقليمي رائد، وهو ما نسعى إلى تجسيده اليوم من خلال هذه المبادرة.

بدوره، قال براك المطر، مدير عام- نظم المعلومات في بنك برقان: «نؤمن برؤية الكويت الطموحة نحو بناء اقتصاد رقمي شامل، ومن هذا المنطلق نواصل الاستثمار في أحدث التقنيات وتطوير مهارات موظفينا على توظيفها بكفاءة. وقد مكنتنا هذه الجهود من اكتساب خبرة واسعة بالبنية التحتية الرقمية في الكويت وقياس مدى جاهزية السوق للتحول، الأمر الذي يتيح لنا مشاركة خبراتنا مع شركائنا لضمان توافق مبادراتنا الرقمية مع احتياجات الدولة، ودعم مسار النمو المستدام وتعزيز الابتكار.»

ويعتمد هذا البرنامج على خبرة بنك برقان العريقة

في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز مسيرة التحول الرقمي في الكويت وتمكين الكفاءات الوطنية، أعلن بنك برقان عن إطلاق برنامج تدريبي متخصص لدعم وزارة الداخلية في مواكبة متطلبات العصر الرقمي. ويهدف البرنامج إلى تأهيل الكوادر الوطنية لقيادة مسار الابتكار والتكنولوجيا، بما يتماشى مع أهداف رؤية الكويت 2035. وعلى مدى ثلاثة أشهر، سيقدّم خبراء التحول الرقمي في بنك برقان 29 جلسة تدريبية تفاعلية لموظفي وزارة الداخلية، تركّز على تنمية مهاراتهم الرقمية الأساسية بأسلوب عملي وتفاعلي.

وبهذه المناسبة، قال العميد أنور أحمد اليتامى، رئيس قطاع الموارد البشرية وتقنية المعلومات بوزارة الداخلية: «انطلاقاً من رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وبتوجيهات معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ/ فهد اليوسف الصباح، وبدعم سعادة وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي مسفر العدواني، لنقل الكويت إلى حال أفضل عبر تعزيز مسيرة التحول الرقمي، فإننا نهدف إلى تمكين الكفاءات وتطوير قدراتهم الرقمية، بما يضمن تحويل الوزارة إلى مؤسسة رقمية رائدة، مواكبة لأفضل الممارسات العالمية، بما يتماشى مع أهداف رؤية كويت جديدة 2035. إن نجاحنا كمؤسسة حكومية يقوم على قدرتنا بتقديم خدماتنا للمواطنين والمقيمين بسرعة وأمان وكفاءة، وهي مرتكزات أساسية في مسيرة التحول الرقمي للخدمات الحكومية. وبالإستفادة من خبرات بنك برقان في هذا المجال، سيسهم البرنامج في تزويد كوادرنا بالمهارات والمعرفة والعقلية الرقمية اللازمة لقيادة عملية التحول في الوزارة.»

من جانبه، قال بشار القطان، مدير تنفيذي - إدارة التعلّم وتطوير الكفاءات في بنك برقان: «فخورون بتسخير خبراتنا في مجال التحول الرقمي لصالح جهة حكومية مهمة كوزارة الداخلية، إذ يجسد هذا البرنامج التزام بنك

مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة

«البنك المركزي» يطرح إصداري سندات بـ 200 مليون دينار



طرح بنك الكويت المركزي، أمس، إصداري سندات وتورق مقابل بقيمة إجمالية 200 مليون دينار على شريحتين مختلفتين.

وحسب بيانات «المركزي»، فقد تم تخصيص إصداراً بقيمة 100 مليون دينار، لأجل 3 أشهر، إذ تستحق السندات في 23 ديسمبر/كانون الأول 2025، بمعدل عائد 3.875%، وتمت تغطية الإصدار بنحو 25 مرة.

كما تم تخصيص الإصدار الثاني بنفس القيمة، ولكن لأجل 6 أشهر إذ يستحق في 24 مارس/آذار 2026، بمعدل عائد 4%، وتمت تغطيته بنحو 29 مرة.

وتعتبر السندات أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض، وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون، وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

هل التأثير الكامل لصدمة الرسوم الأمريكية وصل للذروة



وأوضحت المنظمة أن ازدهار الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي ودعم السياسات المالية وخفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) من شأنه أن يخفف من آثار ارتفاع الرسوم الجمركية وانخفاض صافي الهجرة وتراجع وظائف القطاع العام.

وفي الصين، من المتوقع أيضاً تباطؤ النمو في النصف الثاني من العام، نظراً للركود في حركة التصدير قبل تخفيف الرسوم الجمركية الأمريكية وانحسار الدعم المالي.

ومع ذلك، من المتوقع أن ينمو اقتصاد الصين 4.9% هذا العام، بارتفاع طفيف عن توقعات يونيو حزيران البالغة 4.7%، ثم يتراجع إلى 4.4% في عام 2026، وهو تعديل طفيف للأعلى عن التوقع السابق البالغ 4.3%.

ومع تباطؤ النمو، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تُخفض معظم البنوك المركزية الرئيسية تكاليف الاقتراض أو الإبقاء على سياسات التيسير النقدي خلال العام المقبل، طالما استمرت ضغوط التضخم في الانحسار.

وتوقعت أن يُجري البنك المركزي الأمريكي مزيداً من تخفيضات أسعار الفائدة مع تراجع قوة سوق العمل، ما لم تُؤد الرسوم الجمركية المرتفعة إلى تضخم أوسع نطاقاً.

الرسوم بقدر أكبر مع استنفاد الشركات لمخزونها التي تراكمت نتيجة إعلان هذه الرسوم، واستمرار تطبيق هذه المعدلات المرتفعة.

ومن المتوقع الآن أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف إلى 3.2% في عام 2025، مقارنة مع 3.3% في العام الماضي، وبدلاً من 2.9% التي توقعتها المنظمة في يونيو.

ومع ذلك، أقيمت المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً على توقعاتها لعام 2026 عند 2.9%، إذ بدأ تأثير المخزونات بالتلاشي، ومن المتوقع أن تؤثر الرسوم المرتفعة سلباً على الاستثمار ونمو التجارة.

وقال كورمان «ربما تؤدي زيادة القيود المفروضة على التجارة أو استمرار حالة الضبابية حول السياسات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج وتأثيرها السلبي على الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي».

وتوقعت المنظمة أن يتباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي إلى 1.8% في عام 2025 ارتفاعاً من 1.6% التي توقعتها في يونيو، وذلك مقارنة مع 2.8% العام الماضي. وتوقع أيضاً أن يتراجع النمو في الولايات المتحدة إلى 1.5% في عام 2026، دون تغيير عن التوقعات السابقة.

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الثلاثاء، إن النمو العالمي صامد بشكل يفوق المتوقع، ولكن التأثير الكامل لصدمة الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية لم يحدث بعد في ظل ما يوفره الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي من دعم للنشاط الاقتصادي الأمريكي حالياً وتخفيف الدعم المالي من حدة التباطؤ الاقتصادي في الصين.

وفي أحدث تقرير مرحلي للتوقعات الاقتصادية، قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن التأثير الكامل لزيادة الرسوم الجمركية الأمريكية لا يزال يتكشف، إذ استوعبت الشركات حتى الآن جزءاً كبيراً من الصدمة من خلال تقليص هوامش الأرباح واستخدام مخزونها كوسيلة للتخفيف من الأثر.

وسارعت العديد من الشركات إلى تخزين البضائع قبل تطبيق زيادة الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب، والتي رفعت معدل الرسوم الفعلي على الواردات الأمريكية إلى 19.5% بحلول نهاية أغسطس، وهو أعلى مستوى منذ عام 1933، أي في ذروة حقبة الكساد الكبير.

وقال رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ماتياس كورمان في مؤتمر صحفي «ستتجلى الآثار الكاملة لهذه

القطاع الخاص في منطقة اليورو ينمو بأسرع وتيرة



سجل القطاع الخاص في منطقة اليورو أسرع وتيرة نمو في 16 شهرا حيث عوض الأداء المتفوق في قطاع الخدمات الألماني التباطؤ في فرنسا.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي تُعدّه ستاندر أند بورز جلوبال، إلى 51.2 في سبتمبر من 51 في أغسطس، متجاوزًا بذلك عتبة الخمسين الفاصلة بين النمو والانكماش. وكان المحللون قد توقعوا استقرار القراءة.

كشف التقرير عن تباين في أحوال الاتحاد. عانت فرنسا من انهيار حكومي جديد واستمرار الفشل في الاتفاق على تخفيضات الميزانية. في المقابل، شهدت الخدمات في ألمانيا نموًا معادلًا لأسرع وتيرة لها هذا العام.

كان قطاع التصنيع نقطة ضعف بالنسبة للمكتلة المكونة من 20 دولة ككل، حيث تراجع المؤشر إلى ما دون عتبة 50 بعد أن خرج مؤخرًا من حالة من الركود استمرت لسنوات.

قال سايروس دي لا روبيا، الخبير الاقتصادي في بنك هامبورغ التجاري، في بيان يوم الثلاثاء: «لا تزال منطقة اليورو تسير على طريق النمو». لكن «ما زلنا بعيدين كل البعد عن رؤية أي زخم حقيقي».

كانت المنطقة محاطة بحالة من عدم اليقين بشأن سياسات التعريفات الجمركية التي ينتهجها الرئيس دونالد ترامب في النصف الأول من عام 2025. وفي حين استفاد النشاط من الطلب القوي في بداية العام، فإن انعكاس هذا الاتجاه دفع ألمانيا إلى الانكماش في الربع الثاني.

قال البنك المركزي الأوروبي إن النمو الاقتصادي ينبغي أن يظل مستقرًا على مدار بقية العام بعد أن أدى اتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تقليص حالة عدم القدرة على التنبؤ التي تلاحق المصدرين.

قال عضو مجلس محافظي منطقة اليورو ماديس مولر

وهو نفس ما توقعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يوم الثلاثاء.

في غضون ذلك، استقر معدل التضخم عند هدف 2% لثلاثة أشهر، مما عزز قناعة البنك المركزي بأنه نجح في السيطرة على الأسعار. مع ذلك، يؤكد بعض المسؤولين أن التوقعات لا تزال غير مستقرة بسبب عدد من المخاطر التي قد تدفع الأسعار نحو الارتفاع في أي اتجاه.

يوم الثلاثاء في تالين، إن «اقتصاد منطقة اليورو، مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، يكتسب زخما تدريجيا»، مؤكدا وجهة نظره بأن أسعار الفائدة يمكن أن تظل حيث هي الآن. من المتوقع أن يدعم سوق العمل المرن، وارتفاع الأجور، وزيادة الإنفاق المالي على الدفاع والبنية التحتية، الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع البنك المركزي الأوروبي نموًا بنسبة 1% العام المقبل، بعد أن كان 1.2% في عام 2025،

النفط مستقر مع تقييم المتعاملين مخاطر الإمدادات

من الموعد المقرر، ضمن الحزمة التاسعة عشرة من العقوبات على موسكو، جراء ضغوط من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقال دانيال هاينز المحلل في إيه. إن. زد في مذكرة «استقرت أسعار النفط الخام نسبيًا مع استيعاب السوق تأثير جهود الاتحاد الأوروبي لتقييد الإمدادات الروسية».

واتهمت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي روسيا في الأمم المتحدة أمس الاثنين بانتهاك المجال الجوي للحلف في إستونيا وبولندا، وهي أفعال قالت بريطانيا إنها قد تشعل فتيل صراع مسلح. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أن قواتها سيطرت على بلدة كالييفسك، في منطقة دنيبروبيتروفسك الأوكرانية.

في سياق آخر، سجلت صادرات السعودية من النفط الخام في يوليو تموز أدنى مستوى لها في أربعة أشهر، وفق بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) الصادرة الثلاثاء.

وأفادت شركة تسويق النفط العراقية (سومو) بأن العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، زاد صادراته النفطية بموجب اتفاق في أوبك+.



الماضية، مستهدفة مصافي التكرير ومرافق التصدير، بينما يعتزم الاتحاد الأوروبي حظر واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الاتحاد قبل عام

استقرت أسعار النفط اليوم الثلاثاء مع دراسة المتعاملين آثار التوتر الجيوسياسي المستمر في الشرق الأوسط وروسيا، في حين استمرت المخاوف بشأن الرسوم الجمركية التي قد تضعف الطلب على الوقود.

واستقرت العقود الآجلة لخام برنت تقريبا عند 66.56 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:41 بتوقيت جرينتش، بينما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 62.29 دولار للبرميل، بارتفاع سنتين.

وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة عن توقف مستشفيات في مدينة غزة عن العمل بسبب تصعيد الهجوم البري الإسرائيلي والأضرار الناجمة عن استمرار القصف الإسرائيلي، مع توغل الدبابات في عمق القطاع.

في غضون ذلك، اجتمع عشرات من قادة العالم في الأمم المتحدة أمس الاثنين لتأييد قيام دولة فلسطينية، وهو تحول دبلوماسي تاريخي بعد مرور نحو عامين على حرب غزة لكنه يواجه مقاومة شرسة من إسرائيل وحليفها الوثيقة الولايات المتحدة.

وكتفت أوكرانيا هجماتها بطائرات مسيرة على منشآت الطاقة الروسية في الأسابيع القليلة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع نمو الاقتصاد السعودي 3.7% عام 2025



توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة 3.7% عام 2025م، مقابل 1.9% في العام الماضي. ورفعت OECD، في أحدث تقاريرها لتوقعات الاقتصاد العالمي الصادرة اليوم الثلاثاء، توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2026 إلى 3.9% وبالنسبة للتضخم في المملكة، توقعت OECD أن يسجل معدل التضخم الرئيسي 2.2% في عام 2025م مقابل 1.7% في 2024، ومن المتوقع أن يبلغ 2% في عام 2026. ورفعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.2% عن العام 2025، مقابل توقعات النمو السابقة عند 2.9%.

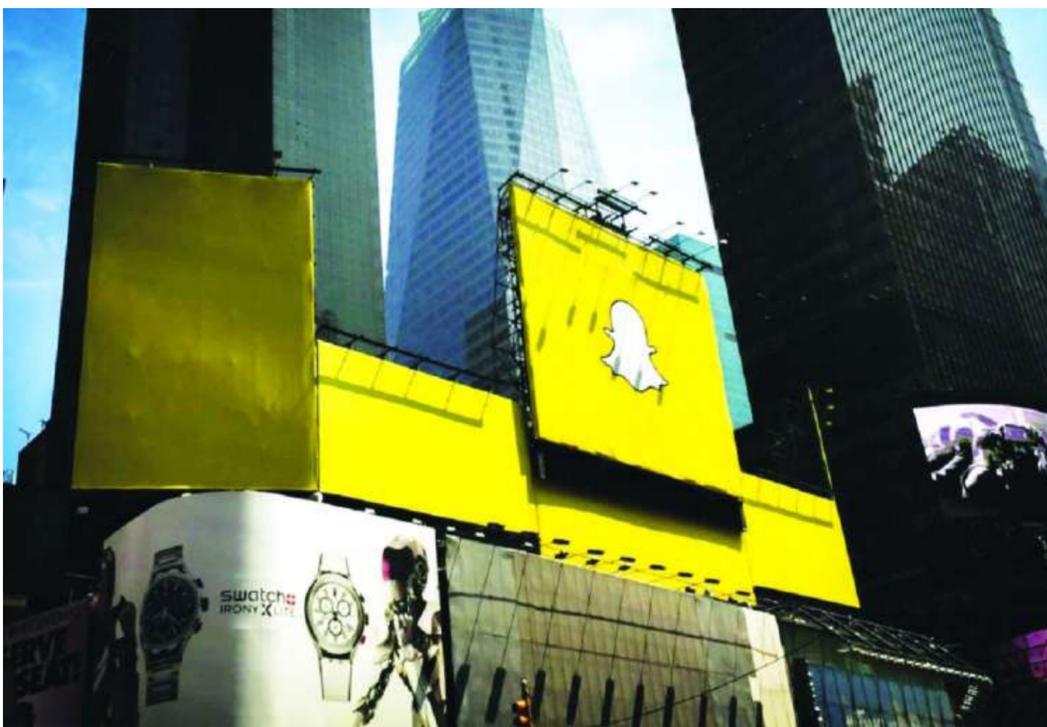
ولفتت إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.3% في عام 2024 إلى 3.2% في عام 2025 و2.9% في عام 2026؛ حيث تؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة واستمرار حالة عدم اليقين السياسي إلى تباطؤ الاستثمار والتجارة.

تراجعت، مع ارتفاع معدلات البطالة وقلّة فرص العمل في بعض الاقتصادات، بينما توقف التضخم في العديد من الاقتصادات مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية واستمرار تضخم الخدمات. وأردفت: «بالنظر إلى المستقبل، تلوح في الأفق مخاطر سلبية كبيرة؛ فزيادة الرسوم الجمركية، وتزايد المخاوف بشأن المخاطر المالية، وتجدد ضغوط التضخم قد تؤثر سلباً على النمو. قد تُشكل إعادة تسعير الأسواق المالية، بما في ذلك الأصول المشفرة المتقلبة، مخاوف إضافية بشأن الاستقرار المالي. وعلى الجانب الإيجابي، فإن تخفيف القيود التجارية أو التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي قد يدعم تحقيق نتائج أقوى».

النصف الأول من عام 2025، لا سيما في العديد من الأسواق الناشئة، وكذلك في الولايات المتحدة، وارتفع الإنتاج الصناعي والتجارة بفضل إجراءات التقشف قبل رفع الرسوم الجمركية. ونوهت OECD، بارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات من جميع الدول تقريباً منذ مايو، لتصل إلى معدل فعلي يُقدر بنحو 19.5% بنهاية أغسطس، وهو أعلى مستوى منذ منتصف ثلاثينيات القرن الماضي. وتابعت: «في حين أن التأثير الكامل لزيادة الرسوم الجمركية لا يزال يتكشف، إلا أن علامات مبكرة على آثارها واضحة في سلوك المستهلك وأسواق العمل والأسعار». وأشارت المنظمة، في تقريرها، إلى أن أسواق العمل تشهد

وتوقعت في الولايات المتحدة، أن ينخفض النمو بشكل حاد من 2.8% في عام 2024 إلى 1.8% في عام 2025 و1.5% في عام 2026؛ وذلك بسبب ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية، وتباطؤ صافي الهجرة، وتراجع القوى العاملة في الحكومة الفيدرالية، كما تشهد الصين تباطؤاً ملحوظاً في النمو من 4.9% في عام 2025 إلى 4.4% في عام 2026، مع انتهاء فترة التحفيز المالي، ودخول الرسوم الجمركية المرتفعة حيز التنفيذ، وتلاشي الدعم المالي. وقالت إن النمو العالمي أثبت مرونة أكبر من المتوقع في

الوليد بن طلال يشتري 15.2 مليون سهم في «سناب شات»



اشترى الأمير الوليد بن طلال 15.2 مليون سهم في شركة «سناب»، معرباً عن دعمه لشركة المراسلة بعد إعلانها نتائج مبيعات أضعف من المتوقع في الربع الثاني. وبهذه الصفقة، ارتفعت حصة الأمير في «سناب»، التي يقع مقرها في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا، إلى 40.8 مليون سهم، ما يُعادل 2.8% من إجمالي أسهم الشركة، وفقاً لبلومبرج.

وأكد الوليد، على إتمام عملية الاستحواذ عبر رسالة بالبريد الإلكتروني، دون التعليق على دوافعه أو السعر الذي دفعه مقابل الأسهم. وبلغت قيمة الأسهم المشتراة نحو 133.5 مليون دولار، استناداً إلى سعر سهم «سناب» عند الساعة 10:44 صباحاً يوم الإثنين.

وتراجعت أسهم «سناب» بنحو 20% منذ إعلان الوليد عن حصته لأول مرة عام 2018، فيما انخفضت بنسبة تقارب 90% عن أعلى مستوى لها على الإطلاق في 2021. وبحسب بلومبرج، فإن تباطؤ نمو الشركة يرجع إلى المنافسة المتزايدة من منصات مثل «تيك توك» و«إنستغرام» التابعة لـ «ميتا بلاتفورمز»، و«يوتيوب» التابعة لـ «جوجل»، والتي تؤثر على دولارات الإعلانات واهتمام المستخدمين. ولم تحقق «سناب» أي أرباح سنوية منذ طرحها للاكتتاب العام عام 2017.

كما قد تضيف الصفقة الأخيرة للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بشأن السيطرة المحلية على عمليات «تيك توك» في الولايات المتحدة مزيداً من الضغوط على «سناب»، التي تتنافس مباشرة مع الشركة الصينية في مجال مقاطع الفيديو القصيرة التي ينشئها المستخدمون،

السوق الأميركية.

يُذكر أن الوليد بن طلال يُعد مستثمراً غزير النشاط، ويحتل المرتبة 156 بين أغنياء العالم، بثروة صافية تبلغ 16.5 مليار دولار وفقاً لمؤشر بلومبرج للمليارديرات. كما أنه مؤسس ورئيس مجموعة «المملكة القابضة»، التي تضم استثمارات متنوعة، بما في ذلك حصة في شركة «إكس إيه أي» التابعة لإيلون ماسك.

والتي تجذب بشكل رئيسي فئة الشباب.

ويتمتع تطبيق «سناب شات» بقاعدة مستخدمين قوية نسبياً في أميركا الشمالية، ويتيح للشباب مساحة للمراسلة الخاصة.

ومع تعزيز وجود «تيك توك» في الولايات المتحدة ضمن نموذج ملكية جديد، قد يتمكن الأخير من جذب المزيد من إعلانات الشركات بمجرد تقليل احتمالية حظره في

ميزانية المركزي الإماراتي تنمو 12% لـ 1.003 تريليون درهم بنهاية يوليو

7 مليارات درهم، ليصل إلى 44.4 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي مقارنة بـ 37.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2024. وعلى أساس سنوي زادت بنسبة 50% أو ما يعادل 14.8 مليار درهم مقارنة بـ 29.6 مليار درهم بنهاية يوليو 2024. وانخفض على أساس شهري بنسبة 1.77% أو ما يعادل 0.8 مليار درهم ليصل إلى 44.4 مليار درهم بنهاية يوليو مقارنة بـ 45.2 مليار درهم في نهاية يونيو الماضي. وزادت الأصول الأجنبية خلال الـ 7 أشهر من العام الجاري بنسبة 12.6% أو ما يعادل 108.5 مليار درهم لتصل إلى 969 مليار درهم، مقارنة بـ 860.5 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2024.

في المقابل، تراجعت على أساس شهري بنسبة 0.6% أو ما يعادل 0.6 مليار درهم، مقارنة بـ 1.004 تريليون درهم بنهاية يونيو الماضي. وتوزعت ميزانية «المركزي» في جانب الأصول بواقع 178.5 مليار درهم للنقد والأرصدة المصرفية في يوليو 2025، إلى جانب الاستثمارات المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق 610.4 مليار درهم، و170.7 مليار درهم للودائع، و44.1 مليار درهم للأصول الأخرى، و100 مليون درهم للقروض والسلف. وارتفع رأس المال والاحتياطيات للبنوك العاملة خلال الـ 7 أشهر من العام الجاري بنسبة 18.7% أو ما يعادل

ارتفعت الميزانية العمومية لمصرف الإمارات المركزي خلال الـ 7 أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 12.1% أو ما يعادل 108 مليارات درهم، مقارنة بنهاية ديسمبر 2024. ووفق تقرير الميزانية العمومية لشهر يوليو 2025، الصادر عن مصرف الإمارات المركزي، وصلت الميزانية العمومية للمصرف إلى 1.003 تريليون درهم بنهاية يوليو/ تموز الماضي، مقارنة بـ 895.8 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2024. وعلى أساس سنوي، زادت بنسبة 22.7% أو ما يعادل 185.9 مليار درهم، مقارنة بـ 817.9 مليار درهم بنهاية يوليو 2024.



التحويلات المالية عبر بنوك الإمارات تنمو 22% خلال 7 أشهر

ونظام الإمارات للتحويلات المالية /UAEFTS/ هو نظام التحويلات الرئيسية الذي تم تطويره في مصرف الإمارات المركزي منذ أغسطس 2001، حيث يقوم هذا النظام بتسهيل تحويل الأموال بين الجهات المشتركة في النظام بشكل فوري. وبلغت قيمة مقاصة الشيكات المتداولة باستخدام صورها خلال الشهور السبعة الأولى من العام الجاري 841.99 مليار درهم، فيما بلغ عدد الشيكات التي تمت تسويتها عبر نظام مقاصة الشيكات 13.33 مليون شيك.

بنحو 11.13 تريليون درهم منفذة خلال الفترة ذاتها من 2024. وتوزعت التحويلات المنفذة خلال الشهور السبعة الأولى من 2025، بواقع 8.15 تريليون درهم تحويلات بين البنوك و5.42 تريليون درهم تحويلات بين عملاء البنوك. وتوزعت التحويلات المنفذة خلال يوليو الماضي بواقع 1.27 تريليون درهم للتحويلات بين البنوك و840.29 مليار درهم للتحويلات بين عملاء البنوك.

ارتفعت قيمة التحويلات المنفذة في القطاع المصرفي في الإمارات، عبر نظام UAEFTS للتحويلات المالية، خلال الشهور السبعة الأولى من 2025، بنسبة 21.98%، مقارنة بالفترة المماثلة من 2024. وأظهرت إحصائيات العمليات المصرفية، الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي اليوم الثلاثاء، أن قيمة التحويلات المنفذة عبر نظام الإمارات للتحويلات المالية بلغت 13.58 تريليون درهم الشهور السبعة الأولى من 2025، مقارنة

الإمارات تسجل ثالث أعلى مستوى من حيازة السندات الأمريكية في يوليو 2025



ارتفعت حيازة دولة الإمارات من سندات الخزنة الأمريكية خلال شهر يوليو 2025، لتسجل 107.755 مليار دولار، وهو ثالث أعلى مستوى تاريخي لها، مما يعكس استمرار توجهها نحو تعزيز استثماراتها في الأصول الأمريكية الآمنة. ووفق التقرير الشهري الصادر عن وزارة الخزنة الأمريكية، بلغت حيازة دولة الإمارات من سندات الخزنة الأمريكية خلال شهر يوليو الماضي 107.755 مليار دولار، لتسجل نمواً شهرياً بنسبة 11.68% ما يعادل 11.272 مليار دولار، مقارنة بمستواها البالغ 96.483 مليار دولار في نهاية يونيو 2025.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت حيازة الدولة من سندات الخزنة الأمريكية بنسبة 56.28% ما يعادل 38.809 مليار دولار، مقارنة بمستواها البالغ 68.946 مليار دولار بنهاية يوليو 2024.

وقياساً بمستوى حيازة الإمارات من سندات الخزنة الأمريكية في ختام عام 2024 البالغ 77.096 مليار دولار، فقد ارتفعت حيازة الدولة 40% أو 30.659 مليار دولار.

وتوزعت استثمارات الإمارات في سندات الخزنة الأمريكية خلال شهر يونيو الماضي إلى حوالي 36.3 مليار دولار في سندات طويلة الأجل تمثل نحو 34% من الإجمالي، وقرابة 71.5 مليار دولار في سندات قصيرة الأجل تشكل ما نسبته نحو 66%.

وسجلت حيازة دولة الإمارات من سندات الخزنة الأمريكية 107.755 مليار دولار في يوليو 2025، وهو ثالث أعلى مستوى لها بعد أن بلغت 119.927 مليار دولار في فبراير

بالشهر نفسه من العام السابق البالغ 8.43 تريليون دولار، كما نمت 0.33% شهرياً.

يُشار إلى أن ما تفصح عنه الخزنة الأمريكية في بياناتها الشهرية هو استثمارات الدول بأذون وسندات الخزنة الأمريكية فقط، ولا تشمل تلك الاستثمارات الأخرى بالولايات المتحدة، سواء كانت حكومية أو خاصة.

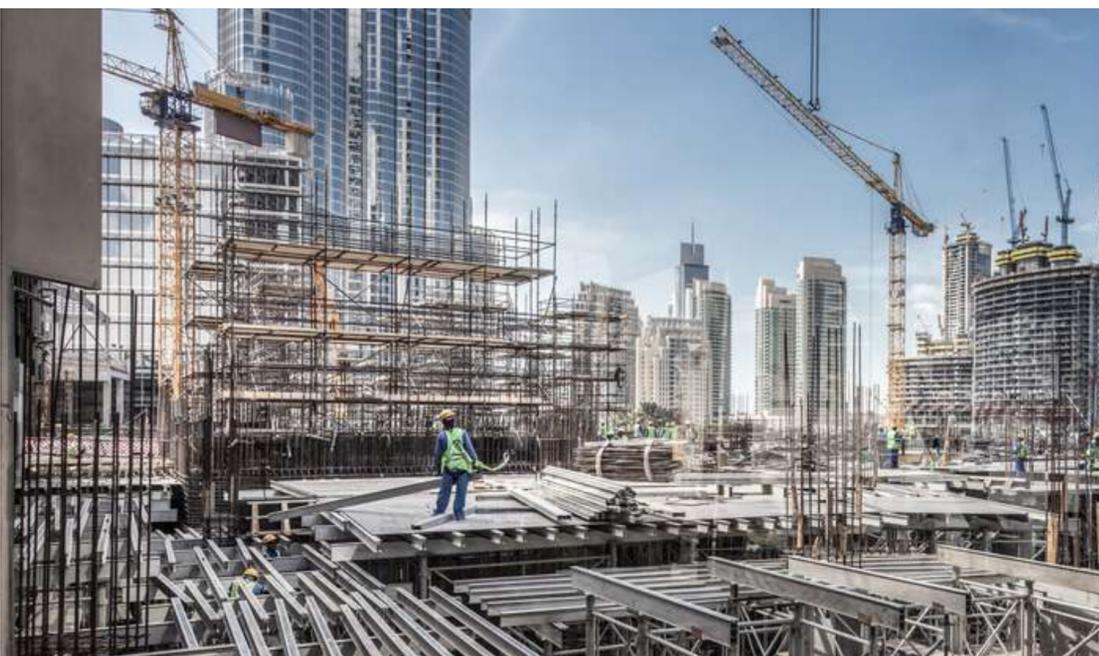
وتعد سندات الخزنة الأمريكية وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسدها الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقها الذي يختلف حسب أجل السند.

و112.932 مليار دولار في أبريل 2025.

وأظهر التقرير مواصلة المملكة العربية السعودية الحفاظ على المركز الأول عربياً بحيازة سندات الخزنة الأمريكية والسابع عشر عالمياً بقيمة 131.73 مليار دولار وتتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 107.755 مليار دولار؛ فيما تصدرت اليابان دول العالم باقتناصها سندات خزنة أمريكية بـ 1.15 تريليون دولار.

وبشكل عام، بلغت سندات الخزنة الأمريكية في ختام يوليو 2025 نحو 9.16 تريليون دولار، بزيادة 8.66% عن مستواها

130.8 مليار دولار حجم قطاع الإنشاءات في الإمارات بحلول 2029



توقع تقرير صادر عن شركة الاستشارات العقارية "نايت فرانك"، أن يصل حجم قطاع الإنشاءات في دولة الإمارات إلى 130.8 مليار دولار بحلول عام 2029.

وتساهم المبادرات الحكومية الطموحة في تعزيز التوسع القوي في قطاع البناء في الدولة، وفقاً لتقرير «مراجعة المشهد الإنشائي في دولة الإمارات لعام 2025» الصادر عن شركة الاستشارات العقارية «نايت فرانك».

وبحسب التقرير، أن حقق القطاع رقماً قياسياً بـ 107.2 مليار دولار عام 2024، تشير أحدث التوقعات إلى تواصل هذا النمو القوي حتى عام 2029، بمعدل نمو سنوي قدره 4%.

ويهيمن قطاع الإنشاءات على مشاريع التطوير المخطط لها في جميع أنحاء دولة الإمارات، حيث يمثل 62% من مشاريع البنية التحتية المستقبلية، متقدماً على النقل (12%)، والطاقة (7%)، والمياه (5%).

وضمن هذه المشاريع، تُمثل المشاريع متعددة الاستخدامات 42%، تليها العقارات السكنية (28%)، ومراكز البيانات (9%)، ومشاريع الضيافة (4%).

وبحلول الربع الثاني من عام 2025 تراوحت تكاليف بناء المساكن من 4200 درهم للمتر المربع للفيلات القياسية، لتصل إلى 11 ألف درهم للمتر المربع للفيلات الفاخرة، في حين تراوحت أسعار الشقق من 4300 درهم للمتر المربع، لتصل إلى 9500 درهم للمتر المربع، وفقاً للتقرير.

وتتراوح تكلفة تشييد المباني التجارية بنهاية النصف الأول من عام 2025 ما بين 5500 درهم إلى 7300 درهم للمتر المربع.

وكشف التقرير، هيمنة كل من أبوظبي ودبي على سوق الدولة حيث تمثلان 85% من إجمالي قيمة العقود الممنوحة بين عامي 2020 وأغسطس 2025 (151 مليار دولار في أبوظبي و129.9 مليار دولار في دبي).

وقالت نايت فرانك، إن قطاع النفط والغاز في دبي لا يشكل

توسع القطاع السكني.

وفي أبوظبي، تم تسليم نحو 890 وحدة سكنية خلال النصف الأول من عام 2025، وهناك نحو 33074 وحدة قيد الإنشاء، من المقرر تسليمها بحلول عام 2029.

ومن المتوقع أن تشكل الشقق 71% من هذا العرض المستقبلي.

وتتوقع دراسة نايت فرانك أيضاً ارتفاعاً في مخزون المكاتب في عام 2027، مع توقع تسليم ما يقارب 175 ألف متر مربع من المساحات المكتبية الجديدة في العاصمة.

يأتي ذلك في أعقاب إضافات معروض أكثر اعتدالاً تبلغ حوالي 51 ألف متر مربع في عام 2025، وما يزيد قليلاً على 43 ألف متر مربع في عام 2026.

سوى 3% من عقود الإنشاءات، وهو ما يعكس نجاح المبادرات الحكومية لتنويع الاقتصاد.

وأوضحت أن دبي في الواقع كانت أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الخضراء على مستوى العالم لمدة ثلاث سنوات متتالية، في حين احتفظت دولة الإمارات على نطاق أوسع بمكانتها كأبرز متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، نسبة إلى حجم اقتصادها، للعام الثاني على التوالي. والمشاريع القادمة في دبي، التي أبرزها تقرير نايت فرانك، تشمل مشاريع تطويرية راقية مثل نخلة جبل علي، والواحة من إعمار، ومرسى العرب.

ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان الإمارة من 3.4 مليون نسمة في عام 2020 إلى 5.8 مليون نسمة بحلول عام 2040، ما يدعم

دبي تتصدر مدن العالم باستقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 6 أشهر



والباع بالتجزئة بنسبة 10.7 %، والخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل بنسبة 7.8 %، والتصنيع بنسبة 7.5 %، ومن حيث المشاريع، شكلت مشاريع البيع بالتجزئة ما نسبته 36.6 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المُعلن عنها، تلتها خدمات الأعمال بنسبة 30.7 %، والمبيعات والتسويق والدعم بنسبة 21.3 %، والمقرات الرئيسية بنسبة 2.9 %، والخدمات اللوجستية بنسبة 2.4 %.

ويؤكد هذا التنوع ثقة المستثمرين بقدرة دبي على توفير الدعم للمتطلبات التشغيلية المتنوعة، بما يشمل المقرات الرئيسية، والمراكز اللوجستية، واحتياجات التصنيع، والبيع المباشر للمستهلكين، ما يعزز قدرتها على مواكبة المشهد الاقتصادي العالمي.

ومن جانبه، قال هادي بدري، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية، ذراع التنمية الاقتصادية لدائرة الاقتصاد والسياحة بدبي: «إنجازات دبي الكبيرة تؤكد كفاءة منظومتنا وأهمية الشراكة الحقيقية والتعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص، ومع نجاح الجهود في استضافة المقرات الرئيسية للشركات، واستقطاب الاستثمارات فإن ذلك سوف يعزز من مكانتها كمركز عالمي لصناعة القرار وتحقيق النمو، كما يعكس تنوع الاستثمارات وجودتها، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المالية، والقطاعات الإبداعية، قدرة دبي على استشراف التحولات العالمية، وتلبية المتطلبات التي ترسم ملامح اقتصاد المستقبل، وفي الأشهر المقبلة، سوف نواصل توسيع آفاق الشراكات الجديدة وتعزيز القائم منها، إلى جانب ترسيخ منظومة الابتكار، لضمان المحافظة على مكانة دبي كوجهة عالمية أولى مفضلة للمستثمرين الباحثين عن النمو والاستقرار».

وأظهرت بيانات مرصد دبي للاستثمار الأجنبي أن أبرز خمس دول تشكل مصدراً لتدفقات رأس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ساهمت في 68.7 % من إجمالي تدفقات رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي خلال النصف الأول من العام 2025.

وتصدرت القائمة الولايات المتحدة بنسبة 35 %، تلتها المملكة المتحدة بنسبة 10.6 %، وفرنسا بنسبة 8.9 %، والهند بنسبة 8.9 %، والمملكة العربية السعودية بنسبة 5.2 %، أما بالنسبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استحوذت دول المصدر الخمس الأبرز على نسبة 56 % منها، وفي مقدمتها المملكة المتحدة بنسبة 16.2 %، ثم الولايات المتحدة بنسبة 14.9 %، والهند بـ 14.9 %، وفرنسا بـ 5.4 %، وإيطاليا بـ 4.6 %.

وتؤكد هذه النتائج على الثقة القوية التي تتمتع بها دبي في العديد من المناطق، بوصفها وجهة عالمية توفر الفرص الإستراتيجية، والمناخ المستقر لممارسة الأعمال.

وشكلت خمس قطاعات رئيسية ما نسبته 72 % من إجمالي تدفقات رأس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي خلال النصف الأول من العام 2025، وكذلك 69 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المُعلن عنها.

وتصدر قائمة القطاعات الرائدة من حيث استقطاب رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر كل من قطاعات خدمات الأعمال بنسبة 30.6 %، والفنادق والسياحة بنسبة 21.3 %، والنقل والتخزين بنسبة 7.2 %، والمنتجات الاستهلاكية بنسبة 6.6 %، والعقارات بنسبة 6.3 %.

كما تصدر قطاع خدمات الأعمال قائمة القطاعات الأكثر جذباً لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 19 %، يليه قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة 16.5 %، وقطاع المأكولات والمشروبات بنسبة 15 %، وقطاع الخدمات البرمجية وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 11 %، وقطاع الخدمات المالية بنسبة 6.6 %.

تصدرت دبي مدن العالم في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، خلال النصف الأول من العام 2025، لتحتفظ على مكانتها كمركز عالمي رائد للاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الثامنة على التوالي، وذلك منذ النصف الثاني من العام 2021 وفق بيانات «فايننشال تايمز - إف دي أي ماركيتس» حول أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكانت الإمارة قد استقطبت 643 مشروعاً من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال النصف الأول من العام 2025، بفارق 478 مشروعاً عن أقرب منافسيها، المدينة التي حلت في المركز الثاني، وتمثل هذه النتيجة أفضل أداء تحققه أي مدينة في فترة نصف عام منذ أن بدأت «إف دي أي ماركيتس» بتوثيق هذه البيانات في العام 2003.

وبهذه المناسبة، أكد الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، أن «الريادة المتواصلة لدبي في تصدر مدن العالم في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، للمرة الثامنة على التوالي، هي ترجمة حقيقية لرؤية استشرافية بعيدة المدى، وتوجيهات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، الذي أراد لدبي أن تكون مدينة المستقبل، ووجهة أولى للمستثمرين، ومنصة عالمية لصناعة الفرص».

وقال: «إن هذا التميز هو ثمرة رؤية استراتيجية واستشرافية لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، تحقيقاً لمستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33) الهادفة إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي بحلول عام 2033 وترسيخ مكانتها ضمن أهم ثلاث مدن اقتصادية في العالم».

وأضاف الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، «أن تصدر دبي لهذا المؤشر العالمي المهم خلال النصف الأول من عام 2025، باستقطابها 643 مشروعاً جديداً من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبفارق قياسي عن أقرب مدينة منافسة، يعكس عمق الثقة الدولية في بيئة دبي الاستثمارية، وشفافية أنظمتها، وكفاءة بنيتها التحتية، وقدرتها على التكيف مع متغيرات الاقتصاد العالمي بروح الابتكار وسرعة الإنجاز».

وصرح: «هذا الإنجاز يمثل شهادة عالمية تؤكد مكانة دبي كمركز محوري في الاقتصاد العالمي، ووجهة مفضلة للمستثمرين الباحثين عن بيئة أعمال تتسم بالمرونة والتشريعات المحفزة والاستقرار».

وأضاف: «أن المكانة المرموقة التي حققتها دبي كوجهة عالمية بارزة في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة ليست سوى محطة جديدة في مسيرة الإمارة نحو الريادة الاقتصادية العالمية».

وأضاف: «نحن ماضون في ترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز تنافسية اقتصادنا، وتهيئة بيئة أعمال استثنائية تمكن الشركات والمستثمرين من تحقيق النمو والازدهار. كما نمضي بثبات نحو تكريس مكانة دبي مدينة المستقبل ومركزاً رئيساً للاقتصاد العالمي وحاضنة لأفضل العقول والشركات الرائدة».

وتواصل دبي تعزيز سمعتها باعتبارها وجهة آمنة تلي تطلعات المستثمرين، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي، ومنظومة الاستثمار القائمة على لوائح تنظيمية واضحة، وبنية تحتية متطورة، إلى جانب الخدمات الرقمية الرائدة، وشبكة الربط المتميزة التي تصل إلى مختلف جهات العالم.

وتقدّمت دبي من المركز الرابع عالمياً في النصف الأول من عام 2024 إلى المركز الثاني في النصف الأول من العام 2025 من حيث إجمالي رأس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، كما صعدت إلى المركز الثالث عالمياً من ناحية خلق فرص العمل عبر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استقطابها، مقارنةً بالمركز الرابع في العام الماضي. وحافظت الإمارة على مكانتها في الفئتين بوصفها أفضل مدينة في الشرق الأوسط.

وحصدت دبي المركز الأول عالمياً في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر استضافة المقرات الرئيسية للأعمال، حيث ارتفع عدد المشاريع بنسبة 60 % من 20 مشروعاً في النصف الأول من العام 2024 إلى 32 مشروعاً في الفترة ذاتها من العام 2025، ما يعزز حضورها كوجهة مفضلة للمقرات الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات.

وتصدرت الإمارة أيضاً التصنيف العالمي من حيث مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، وجذب رؤوس الأموال، وتوفير فرص العمل التي نتجت عن استقطاب الاستثمارات في مختلف القطاعات على مستوى العالم، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإلكترونيات، والقطاعات الإبداعية، والخدمات المهنية، وعلوم الحياة، والسلع الاستهلاكية، والخدمات المالية، والتجهيزات الصناعية، والنقل والتخزين، والتكنولوجيا البيئية. كما واصلت ريادتها ضمن العديد من المجالات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية، ما يعكس جاذبيتها الكبيرة للمستثمرين أصحاب الرؤى المستقبلية.

وعززت دبي موقعها كمركز رائد للاستثمار، إذ بلغت حصتها في السوق العالمي 8 %، أما في منطقة الشرق الأوسط فإنها



تستحوذ على 56 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، وتسهم هذه الإنجازات في تحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33 الرامية إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي بحلول العام 2033، وتعزيز مكانة الإمارة لتصبح وجهة عالمية رائدة للأعمال والترفيه.

وفقاً لبيانات مرصد دبي للاستثمار الأجنبي الصادرة عن دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، فقد بلغ رأس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي نجحت دبي باستقطابه حوالي 40.4 مليار درهم أي حوالي 11 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2025، في زيادة بنسبة 62 % بالمقارنة مع 24.7 مليار درهم بما يعادل 6.8 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024.

وقد سجل إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المُعلن عنها زيادة بنسبة 28.7 %، حيث وصل إلى 1,090 مشروعاً في النصف الأول من العام الجاري، مرتفعاً من 847 مشروعاً في النصف الأول من العام الماضي.

كما ارتفع إجمالي عدد فرص العمل التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 46.7 %، مرتفعاً من 26,202 في النصف الأول من عام 2024 ليصل إلى 38,433 فرصة عمل في النصف الأول من العام الجاري.

وتميز أداء الإمارة في النصف الأول بتعدد أنواع الاستثمار ومجالاته، حيث استحوذت المشاريع الجديدة على نسبة 52.4 % من إجمالي المشاريع التي استقطبتها دبي، تلتها الأشكال الجديدة من الاستثمار الأجنبي بنسبة 36.1 %، ومشاريع إعادة الاستثمار بنسبة 4 %، والمشاريع المدعومة برأس المال المغامر بنسبة 4.3 %، وعمليات الاندماج والاستحواذ بنسبة 3.2 %.

وقابل ذلك تحقيق مكاسب في العديد من القطاعات، بما في ذلك خدمات الأعمال، والمنتجات الاستهلاكية، والأغذية والمشروبات، والخدمات البرمجية وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والعقارات، والسياحة، والأنشطة المتعلقة بالنقل، وهو ما يتماشى مع طموحات دبي الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الاقتصادية المستقبلية المبتكرة.

كما توّعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من مجالات الأعمال، حيث استحوذت خدمات الأعمال على ما نسبته 31.3 % من تدفقات رأس المال، تلاها قطاع البناء بنسبة 28.6 %،

استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2025

أليس من الأجدى السعي والعمل على زيادة عدد الشركات أولاً لتصل إلى 200 شركة على أقل تقدير، وطرح المزيد من الأدوات الاستثمارية لتشكّل عمق للسوق، حتى تكون هناك جدوى لزيادة ساعات التداول.

وراكدة ومعدل دورانها ضعيف جداً، وأخرى خاسرة، وشريحة ثالثة خارج إطار الأداء الجيد ولا توزع أرباح منذ سنوات، فضلاً عن غياب الأدوات الاستثمارية والمشتقات، ما يجعل التساؤل مستحقاً.

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان سبتمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "زيادة ومد وقت جلسة التداول الرسمي".

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل محدودية قائمة الشركات المدرجة والتي تبلغ نحو 140 شركة تقريباً، ومنها شرائح خاملة

السؤال

هل تؤيد زيادة عدد ساعات التداول في البورصة في ظل غياب المشتقات وقلة الأدوات ومحدودية عدد الشركات؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

موديز: نظرة مستقرة لسوق العقارات في الإمارات رغم طفرة المعروض

العام. وبحسب بيانات دائرة الأراضي والأملك في دبي وشركة «دي دبليو كابيتال» للوساطة العقارية، ارتفعت المبيعات بنسبة 29% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس الزخم القوي الذي يشهده القطاع.

الإقبال على الفلل

توقع تقرير «موديز» حركة تصحيح محدودة مع تزايد المعروض خصوصاً في الشقق، بينما تبقى الفلل مدعومة بالطلب القوي من المستثمرين والأجانب.

في هذا الإطار، أوضح فغالي أنه «بعد عام 2020 والتحول إلى العمل عن بعد، شهدت السوق تغييراً فيما يتطلع إليه المستهلك إذ بات يحتاج إلى مساحات أكبر للسكن، كما أن عدد الوحدات السكنية المتوفرة من فئة الفلل أقل بكثير من عدد الشقق».

بالنظر إلى بيانات الفترة 2014-2025، تفوقت سوق العقارات في دبي على العديد من الأسواق العالمية. تراوحت الزيادات السنوية في الأسعار بين 3% و 10%، وشهدت المنازل الفاخرة أفضل نمو بنسبة تقارب 10% سنوياً بحسب تقرير لموقع «توب لوكجري بروبرتي» (topluxury-property.com).



سوق العقارات في دبي سجلت أداءً قياسياً خلال 2024، بعدما تخطت المبيعات حاجز نصف تريليون درهم، لتبلغ 521 مليار درهم بنهاية

والإيجارات مستقبلاً. مبيعات العقارات في دبي تتجاوز نصف تريليون دولار خلال 2024 - الشرق

يُتوقع أن تحافظ سوق العقارات في الإمارات على استقرارها خلال الأشهر المقبلة، مدعومةً بسلسلة عوامل من بينها الزيادة السكانية، والإصلاحات التنظيمية، واستراتيجيات المطورين، حسبما ذكر المحلل في مجموعة التمويل المؤسسي بوكالة «موديز» بول فغالي.

وأوضح فغالي أن «عدد السكان ارتفع حوالي 6% في إمارة دبي خلال 2024، كما أن هناك إصلاحات تهدف لتوفير حلول رقمية تجعل البيع والشراء أسهل، وهو ما يحرك عجلة القطاع. هذا بالإضافة إلى قوانين على غرار (نظام الإسكرو)، كما يمتلك المطورون استراتيجيات مرنة تسمح لهم باستيعاب أي ضغط مستقبلي».

الوكالة كانت توقعت في أحدث تقاريرها أن تظل سوق العقارات السكنية في الإمارات مستقرة خلال 12 إلى 18 شهراً من الآن رغم طفرة الكبيرة في المعروض الجديد، مشيرةً إلى أن الأسعار التي سجلت ارتفاعات قوية منذ 2020 تشهد تصحيحاً محدوداً مع تزايد المعروض.

كما رأّت «موديز» في التقرير أن قوة الميزانيات العمومية لشركات التطوير الكبرى والإصلاحات التنظيمية المستمرة، ستبقي السوق في وضع متوازن رغم الضغوط المحتملة على الأسعار

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
رسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاافت علماء المستثمر الأجنبي، والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «بيتك» في الإفصاح
وتأخر «بيتك» في الإفصاح
23 أكتوبر
1. حسب الإعلان في البورصة من يوم 20 أكتوبر
2. كحلقة وأعلان تطويق الحكم يوم 23 أكتوبر
3. حكم بقيمة 129.904 مليون دولار
4. مليون دولار أو أكثر له
5. لصالح بنك إسلامي جديد

اقرأ عدد

الاقتصادية

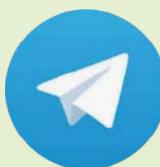
اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

 aleqtisadyah_kw

 aleqtisadyah.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ اجْرِعِي إِلَى بَرِيٍّ مَرْتَبَةٍ وَأَنْتِ فِي عِبَادِي وَأَخِيَّتِي
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مَشَارِكُ الْعِزَاءِ

يتقدم

خالد عادل الخالدي

بخالص العزاء
وصادق المواساة من

عائلة العتيقي

بوفاة المغفور له
ياذن الله تعالى

محمد حمد عبدالمحسن العتيقي

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

يتقدم

خالد عادل الخالدي

بخالص العزاء وصادق المواساة من

مقام

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز

حفظه الله

وإلى مقام ولي العهد الأمين

الأمير محمد بن سلمان

حفظه الله

وإلى الشعب السعودي الكريم

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

سماحة الشيخ

عبدالعزیز بن عبداللہ آل الشيخ

مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء
والرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان